القرارات والمقررات
التي
اتخذتها الجمعية العامة
في
دورتها الاستثنائية العاشرة

٢٣ أيار/مايو - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الاستثنائية العاشرة
الملحق رقم ٤ (A/S-10/4)

الأمم المتحدة

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعن بها من المكتبة التي تعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre librairie ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНІЗАЦІЇ ОБ'ЄДНІНЕННЯХ НАЦІЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наподобие справки об изданиях в нашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

القرارات والمقررات
التي
اتخذتها الجمعية العامة
في
دورتها الاستثنائية العاشرة

٢٣ أيار/مايو - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الاستثنائية العاشرة
الملحق رقم ٤ (A/S-10/4)

الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٧٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إبراد أحد هذه الرموز الإحالاة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة. وتُعرَف قرارات ومقررات الجمعية العامة على النحو التالي :

الدورات العادية

كانت قرارات الجمعية العامة، حتى الدورة العادية الثلاثين، تُعرَف برقم عربي يتبعه بين قوسين رقم روماني يُشير إلى الدورة (مثال ذلك : resolution 3363 (XXX)). وعندما كانت تُتَّخذ بضعة قرارات بنفس الرقم ، يُعرَف كل واحد منها بحرف كبير بين الرقمين (مثال ذلك : resolution 3367 A (XXX) . resolutions 3411 A and B (XXX) . resolutions 3419 A to D (XXX)) . ويقابل ذلك بالعربية وصف القرار برقم يليه إسم حرف ثم بين قوسين حرف " د " فشارة فرقم آخر يُشير إلى الدورة (مثال ذلك : القرار ٣٣٦٧ ألف (د - ٣٠) ، والقراران ٣٤١١ ألف (د - ٣٠) ، والقرارات ٣٤١٩ ألف إلى دال (د - ٣٠)) . أما المقررات فكانت غير مرقمة.

ومنذ الدورة الحادية والثلاثين، وكجزء من النظام الجديد الذي إنْتَهَى بشأن رموز وثائق الأمم المتحدة، أصبحت القرارات والمقررات تُعرَف برقم عربي يُشير إلى الدورة تتبع شرطة مائة فرقم عربي آخر (مثال ذلك : resolution 32/1, decision 32/391) . ويقابل ذلك بالعربية : القرار ٣٠١/٣٢ ، المقرر ١/٣٢ . وعندما تُتَّخذ بضعة قرارات أو مقررات بنفس الرقم يُعرَف كل منها بحرف كبير بعد الرقمين (مثال ذلك : resolution 32/4 A, resolutions 32/88 A and B, decisions 32/492 A to D) . ويقابل ذلك بالعربية : القرار ٣٢/٤ ألف ، القراران ٨٨/٣٢ ألف وباء ، المقررات ٤٩٢/٣٢ ألف إلى دال .

الدورات الاستثنائية

كانت قرارات الجمعية العامة، حتى الدورة الاستثنائية السابعة، تُعرَف برقم عربي، يتبعه بين قوسين، حرف " S " ورقم روماني يُشير إلى الدورة (مثال ذلك : resolution 3362 (S-VII)) . ويقابل ذلك بالعربية رقم يُشير إلى القرار، يتبعه، بين قوسين، حرقا " د إ " تليهما شرطة ورقم آخر يُشير إلى الدورة (مثال ذلك : القرار ٣٣٦٢ (د إ - ٧)) . أما المقررات فكانت غير مرقمة.

ومنذ الدورة الاستثنائية الثامنة، أصبحت القرارات والمقررات تُعرَف بحرف " S " تتبعه شرطة ثم رقم عربي يُشير إلى الدورة ثم شرطة مائة فرقم عربي آخر يُشير إلى القرار (مثال ذلك : resolution S-10/1, decision S-10/11) . ويقابل ذلك بالعربية المحرفان " د إ " ثم شرطة ثم رقم يُشير إلى الدورة ثم شرطة مائة فرقم آخر يُشير إلى القرار (مثال ذلك : القرار د - ٩ ، المقرر د - ١١/٩) .

الدورات الاستثنائية الطارئة

كانت قرارات الجمعية العامة، حتى الدورة الاستثنائية، طارئة الخامسة تُعرَف برقم عربي يتبعه، بين قوسين المحرفان " ES " ورقم روماني يُشير إلى الدورة (مثال ذلك : resolution 2252 (ES-V)) . ويقابل ذلك بالعربية رقم يُشير إلى القرار ثم بين قوسين المحرف " د إ ط " تليها شرطة ورقم آخر يُشير إلى الدورة (مثال ذلك : القرار ٢٢٥٢ (د إ ط - ٥)) . أما المقررات فكانت غير مرقمة.

وإذا قررت الجمعية العامة عقد دورات إستثنائية طارئة إضافية، فستُعرَف القرارات والمقررات التي تُتَّخذ فيها بالحرفين " ES " تتبعها شرطة ثم رقم عربي يُشير إلى الدورة، تتبعه شرطة مائة فرقم عربي آخر يُشير إلى القرار (مثال ذلك : resolution ES-6/1, decision ES-6/11) . ويقابل ذلك بالعربية المحرف " د إ ط " تليها شرطة ثم رقم يُشير إلى الدورة فشرطة مائة يليها رقم آخر يُشير إلى القرار (مثال ذلك : د إ ط - ١/٦ ، المقرر د إ ط - ١١/٦) .

وفي كل من المجموعات المشار إليها أعلاه يكون الترتيب حسب ترتيب إتخاذ القرارات والمقررات.

*

* * *

ويحتوي هذا المجلد، بالإضافة إلى نصوص القرارات والمقررات التي إنْتَهَتْها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة، على ثُبُت بهذه القرارات والمقررات (انظر المرفق) .

المحتويات

الصفحة	الفرع
١	أولاً - جدول الأعمال * * *
٢	ثانياً - قرار إتّخذ دون الإحالّة إلى لجنة رئيسية
٣	ثالثاً - قرار إتّخذ بناءً على تقرير اللجنة المخصصة للدورة الإستثنائية العاشرة
٤١	رابعاً - المقررات
٤١	ألف - الانتخابات والتعيينات
باء - مقررات أخرى
٤٣	ثبت القرارات والمقررات

المرفق

أولاً - جدول الأعمال^(١)

- | | | |
|----|---|--|
| ١ | - | افتتاح الدورة من قبل رئيس وفد يوغوسلافيا. |
| ٢ | - | دقيقة صمت للصلوة أو التأمل. |
| ٣ | - | وثائق تفويض الممثلين في الدورة الإستثنائية العاشرة للجمعية العامة : |
| | | (أ) تعين أعضاء لجنة وثائق التفويض : |
| | | (ب) تقرير لجنة وثائق التفويض. |
| ٤ | - | انتخاب رئيس الجمعية العامة. |
| ٥ | - | تنظيم الدورة. |
| ٦ | - | تقرير اللجنة التحضيرية للدورة الإستثنائية للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح. |
| ٧ | - | إقرار جدول الأعمال. |
| ٨ | - | المناقشة العامة. |
| ٩ | - | استعراض وتقدير الوضع الدولي الراهن على ضوء الحاجة الملحة إلى تحقيق تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح، وإستمرار سباق التسلح، والترابط الوثيق بين نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية. |
| ١٠ | - | إقرار إعلان لنزع السلاح. |
| ١١ | - | إقرار برنامج عمل لنزع السلاح. |
| ١٢ | - | استعراض دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح، ودور الجهاز الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح، بما في ذلك، بوجه خاص، مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح. |

(١) انظر أيضاً الفرع رابعاً - بـ، المقرر إـ - ٢٣/١٠.

ثانياً - قرار إِتَّخِذ دون الإحالَة إلى لجنة رئيسية

د إ - ١/١٠ - وثائق تفويض الممثلين في الدورة

الإستثنائية العاشرة للجمعية العامة

إن الجمعية العامة ،

تقرُّ تقرير لجنة وثائق التفويض^(٢) ،

المجلسة العامة ٢٦

٢٨ حزيران/يونيه ١٩٧٨

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الإستثنائية العاشرة ، المرفقات ، البند ٣ من جدول الأعمال ،

. A/S-10/22 الوثيقة

ثالثاً - فرار إِتَّخَذَ بناءً على تقرير اللجنة المخصصة للدورة الإستثنائية العاشرة^(٢)

أولاً - مقدمة

١ - ظلّ الأمان، الذي هو عنصر من صميم السلم، أمنية من أعمق الأماني البشرية، ومنذ أمد بعيد والدول تسعى إلى المحافظة على أنها يامتلاك الأسلحة. ومن المسلم به أنه كانت هناك حالات اعتمد فيها بقاء الدول بالفعل على ما إذا كانت تمتلك وسائل دفاع مناسبة تستطيع الركون إليها. ومع ذلك فإنّ تكديس الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية، يُشكّل اليوم تهديداً مستقبلاً للجنس البشري أكثر مما يُشكّل حماية له. لذلك أنّ الأفان لوضع حد هذه الحالة، ونبذ إستعمال القوة في العلاقات الدولية، وتحقيق الأمن عن طريق نزع السلاح، وبعبارة أخرى القيام بعملية تدريجية ولكنها فعالة تبدأ بخفض مستوى الأسلحة الحالي. إنّ إنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الحقيقي مهمتان تُسممان بأكبر قدر من الأهمية والإلحاح. وإنّ مواجهة هذا التحدّي التاريخي هو أمر فيه تحقيق صالح جميع أمم وشعوب العالم سياسياً وإقتصادياً وفيه ضمان لأنّها الحقيقي ولستقبل يُظلّله السلم.

٢ - وما لم تُفلج جميع السُّبُلُ في وجه سباق التسلح، فإنّ إستمراره سيظلّ يُشكّل تهديداً متزايداً للسلم والأمن الدوليين، بل ولبقاء الجنس البشري ذاته. إنّ تكديس الأسلحة النووية والتقليدية يهدى بعرقلة المجهود الراهن إلى بلوغ أهداف التنمية، وبأنّ يُصبح عقبة تعرّض إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وبأنّ يُعيق حل مشاكل حيوية أخرى تواجه البشرية.

٣ - إنّ التطوير الدينيامي لعملية الإنفراج، بحيث تشمل جميع مجالات العلاقات الدولية في كافة مناطق العالم وتشترك فيها جميع البلدان، من شأنه أن يُهيئ الظروف الملائمة لقيام الدول ببذل جهود لإنهاء سباق التسلح الذي إنغمى في العالم، وبالتالي تقليل خطر الحرب؛ أو إحراز تقدم في مجال الإنفراج وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح وهو أمران يكمل كل منها الآخر ويعزّزه.

٤ - لقد قارب عقد نزع السلاح الذي أعلنته الأمم المتحدة رسمياً في عام ١٩٦٩ على الانتهاء. ومن المؤسف أن الأهداف

د إ - ٢/١٠ - الوثيقة الختامية للدورة الإستثنائية العاشرة للجمعية العامة

إنّ الجمعية العامة، إذ يُشير جزءها التهديد الذي يتعرض له بقاء الجنس البشري ذاته، نتيجة وجود الأسلحة النووية وإستمرار سباق التسلح، وإذا ذُكر بما أوقعته جميع الحروب من دمار، وإقتناعاً منها بأنّ نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ولا سيما في الميدان النووي، أمران جوهريان لمنع خطر نشوء حرب نووية وتعزيز السلم والأمن الدوليين، ولتحقيق التقدم الاقتصادي والإجتماعي للشعوب كافة، ومن ثمّ تيسير إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد،

وقد وطّدت العزم على وضع الأسس لاستراتيجية دولية لنزع السلاح تهدف، من خلال بذل جهود منسقة ودؤوبة تقوم فيها الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية، إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة،

تعتمد الوثيقة الختامية التالية لدورة الجمعية العامة.

الاستثنائية المكرّسة لنزع السلاح :

الوثيقة الختامية للدورة الإستثنائية العاشرة

للجمعية العامة

المحتويات

الصفحة

أولاً - مقدمة	الفرع
ثانياً - الإعلان
ثالثاً - برنامج العمل
رابعاً - أحاجنة نزع السلاح

(٢) للإطلاع على تقرير اللجنة المخصصة، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الإستثنائية العاشرة، المرفقات، البنود ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول الأعمال، الوثيقة A/S-10/23.

الميدان. والهدف من الإعلان هو إستعراض وتقدير الحالة الراهنة، وتحديد الأهداف والمهام ذات الأولوية، ووضع مبادئ أساسية لمقاييس نزع السلاح.

٩ - ولكي يصبح نزع السلاح، الذي يُفصح بالإعلان عن أهدافه ومقداره، حقيقة واقعة فإنَّ من الجوهر الإتفاق على سلسلة من التدابير المحددة لنزع السلاح، يتم إنقاذهما باتفاق عام؛ كتلك التدابير التي تتوافق الآراء على أن تحقيقها يبدو على المدى القصير أمراً ممكناً، كما أنَّ من الضروري الاتفاق على إجراءات لإعداد برنامج شامل لنزع السلاح. وينبغي أن يُفضي هذا البرنامج، بعد مروره بكافة المراحل الضرورية، إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة. كما ينبغي الاتفاق على الإجراءات الالزمة لمراقبة تنفيذ الالتزامات المترتبة على ذلك. وهذه هي الغاية من برنامج العمل.

١٠ - وعلى الرغم من أنَّ العامل الخامس في تنفيذ تدابير حقيقة لنزع السلاح هو "الإدارة السياسية" للدول، وخاصة الدول المأذورة للأسلحة النووية، فإنَّ من الممكن أيضاً الإضطلاع بدور هام في هذا الشأن من خلال التشغيل الفعال لجهاز دولي مناسب يكون القصد منه هو معالجة مشاكل نزع السلاح بشتى جوانبها. وعليه يتطلب الأمر أن تتوفر للنوعين اللازمين من الأجهزة لتحقيق هذا الغرض، وهما أجهزة التداول وأجهزة التفاوض، الهياكل التنظيمية والإجراءات المناسبة التي من شأنها أن توفر أفضل سبيل لتحقيق نتائج بناءة. وقد أعد الفرع الأخير من الوثيقة النهائية، وهو الفرع الرابع، توحياً لهذه الغاية.

ثانياً - الإعلان

١١ - إنَّ الإنسانية تُواجه اليوم خطراً لم تعرف له مثيلاً من قبل هو خطر إبادة نفسها نتيجة للتنافس على تكديس كميات هائلة من أشد ما أُنجى من الأسلحة حتى الآن تدميراً. وإن ترسانات الأسلحة النووية الموجودة تكفي وحدها للفتك بكل حياة على الأرض بل وتزيد. وإن الفشل في وقف سباق التسلح وعكس إتجاهه، ولا سيما سباق التسلح النووي، ليزيد من خطر إنتشار الأسلحة النووية. ومع هذا لا يزال سباق التسلح مستمراً. والميزانيات العسكرية أخذة في التزايد بصورة مستمرة، الأمر الذي يصاحبه إستهلاك واسع النطاق للموارد البشرية والمادية. ولا تساعده زيادة الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية، على تعزيز الأمن الدولي، بل هي على العكس توهنه. والمخزونات الضخمة والتعزيز الهائل للأسلحة والقوات المسلحة والتنافس على إدخال

التي حددتها الجمعية العامة في تلك المناسبة تبدو اليوم بعيدة كما كانت في ذلك الحين إن لم تكن قد أصبحت أبعد، لأن سباق التسلح لا يقل وإنما يتزايد ويُفوق بكثير الجهد الرامي إلى كبحه. ولنن كان من الصحيح أنه تم التوصل إلى بعض الإنفاقات المحدودة، فإنَّ إتخاذ "تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في مرحلة مبكرة وبنزع السلاح النووي" أمر لا يزال عزيز المثال. ومع هذا تُلح الحاجة إلى تنفيذ هذه التدابير. كما لم يتم إحراز أي تقدم حقيقي يمكن أن يُفضي إلى إبرام معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة. ولم يتتسن أيضاً الإفراج ولو عن قدر متواضع من الموارد الضخمة، المادية والبشرية على السواء، التي تُبُدِّي في سباق التسلح غير المُجدِي والمتضاد على التي ينبغي توفيرها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأنَّ هذا السباق "يفرض علينا ثقلاً على كاهل كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو".

٥ - وإنَّ أعضاء الأمم المتحدة يدركون تماماً إقتناع شعوبهم بأنَّ مسألة نزع السلاح العام الكامل تسمُّ بأهمية قصوى وبأنَّه لا يمكن الفصل بين السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا فإنَّهم يُسلِّمون بأنَّ الالتزامات والمسؤوليات المقابلة لذلك هي إلتزامات ومسؤوليات عالمية.

٦ - وهذا فقد تكون بالتدريج تيار فكري قوي أدى إلى عقد ما سيُدُون في سجلات الأمم المتحدة على أنه أول دورة إستثنائية للجمعية العامة تُكرِّس برمتها لنزع السلاح.

٧ - وكانت ثمرة هذه الدورة الإستثنائية، التي يرجع قدر كبير من الفضل في تسهيل مداولاتها إلى الدورات الخمس التي عقدتها اللجنة التحضيرية قبل إنعقادها، هي هذه الوثيقة الخاتمة. وتمثل هذه المقدمة تصديراً للوثيقة التي تضم أيضاً الأجزاء الثلاثة التالية : الإعلان، وبرنامج العمل، ووصيات تتعلق بالآليات الدولية لمقاييس نزع السلاح.

٨ - ومع أنَّ الهدف النهائي لجهود جميع الدول ينبغي أن يظل نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة فإنَّ الهدف العاجل هو القضاء على خطر إشعال حرب نووية وتنفيذ تدابير لإيقاف سباق التسلح وعكس إتجاهه وقهيد السبيل أمام تحقيق سلم دائم. وينبغي أن تستند المقايسات حول تلك القضايا برمتها على الاحترام التام للمقاصد والمبادئ، الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، مع الاعتراف الكامل بدور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح وتنشيل المصالح الحيوية لجميع شعوب العالم في هذا

في نهاية المطاف إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة. وفي الوقت نفسه يجب إقلال أسباب سباق التسلح والتهديدات الموجهة إلى السلم، وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي إتخاذ تدابير فعالة لإزالة التوترات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

١٤ - ويحيط أن عملية نزع السلاح تم مصالح الأمن الجيوية لجميع الدول، يجب على هذه الدول أن تنشط جميعاً إلى الإهتمام بتدابير نزع السلاح والحد من الأسلحة والمساهمة في هذه التدابير، لما لها من دور جوهري في حفظ الأمن الدولي وتعزيزه. وبناءً على ذلك يجب تعزيز دور ومسؤولية الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وفقاً لما ينص عليه ميثاقها.

١٥ - ومن الجوهري أن تعرف شعوب العالم، وليس حكوماته فقط، بالمخاطر المحيطة بالحالة الراهنة وأن تفهمها. ومن أجل خلقوعي دولي، ولكي يمارس الرأي العام العالمي تأثيراً ايجابياً، ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من نشر المعلومات عن سباق التسلح ونزع السلاح بالتعاون التام مع الدول الأعضاء.

١٦ - وفي عالمنا المحدود الموارد ثمة علاقة وثيقة بين الإنفاق على الأسلحة والتنمية الاقتصادية والإجتماعية. فالنفقات العسكرية تصل إلى مستويات مُطردة الإرتفاع، ويمكن أن تُعزى أعلى نسبة مئوية منها إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية ومعظم حلفائها، ويواكب ذلك توقيع المزيد من التوسيع فيها وخطر إضطراد زيادة نفقات البلدان الأخرى. وتشكل مئات البلايين من الدولارات التي تُتفق سنوياً على صنع وتحسين الأسلحة تناقضاً كثيراً وملفتاً للنظر مع العوز والفقر اللذين يعيش في ظلها ثلثا سكان العالم. وممّا يزيد من خطورة هذا التبديد الهائل للموارد أنه لا يُحول إلى أغراض عسكرية موارد مادية فقط وإنما أيضاً موارد تقنية وبشرية تمس الحاجة إليها للتنمية في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية. ومن ثم فإن الآثار الاقتصادية والإجتماعية المرتبة على سباق التسلح تتطوي على ضرر بالغ يجعل إستمرارها أمراً متنافيًا بجلاء مع إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يقوم على أساس العدل والإنصاف والتعاون. وترتباً على هذا، ينبغي إستعمال الموارد التي يتم توفيرها نتيجة لتنفيذ تدابير نزع السلاح، على نحو يساعد على تعزيز رفاهية جميع الشعوب وتحسين الأحوال الاقتصادية للبلدان النامية.

١٧ - وهكذا أصبح نزع السلاح مهمة لازمة وبالغة الإلحاح تواجه المجتمع الدولي. ولم يتم حتى الآن إحراز أي تقدُّم حقيقي في ميدان خفض الأسلحة ذي الأهمية الحاسمة. بيد أنه مما

تحسينات نوعية على الأسلحة من جميع الأنواع، التي تُحول لها الموارد العلمية والمنجزات التكنولوجية، تُشكّل جيّعاً تهديدات للسلم لا يمكن التكهن بنتائجها. وهذه الحالة هي إنعكاس للتوترات الدولية ومَدَعَّاة لتفاقها في آن واحد، كما أنها تزيد من حدة المنازعات القائمة في مناطق متعددة من العالم وتعيق عملية الإنفراج، وتعمل على إستفحال الخلافات بين الأحلاف العسكرية المتعارضة، وتُعرّض أمن جميع الدول للخطر، وتزيد الشعور بإندام الأمن بين الدول بما فيها الدول اللانووية، وتزيد من خطر نشوب حرب نووية.

١٢ - ويتعارض سباق التسلح، لا سيما في جانبه النووي، مع الجهود التي تُبذل لزيادة التخفيف من حدة التوتر الدولي، ولإقامة علاقات دولية على أساس التعايش السلمي والثقة بين جميع الدول، وإلزام التعاون وتقدير دوليين واسعى الطاق. ويحول سباق التسلح دون تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ويتناقض مع مبادئه، وخاصة مبادئ إحترام السيادة، والإمتناع عن التهديد بالقوة أو إستعمالها ضد السلامية الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية للدول. كما أنه يؤثر تأثيراً سيناً في حق الشعب في أن تُحدَّد بحرية نظم تسييرها الإجتماعية والاقتصادية، ويعوق الكفاح من أجل تقرير المصير والقضاء على الحكم الاستعماري والسيطرة العنصرية أو الأجنبية أو الاحتلال. والحقيقة أن في تكديس النظم العنصرية الواسع النطاق للأسلحة وحصوها على تكنولوجيا الأسلحة، وكذلك إمكان حصولها على أسلحة نووية، عقبة كأداء ومتزايدة الخطورة لمجتمع عالمي يواجه حاجة ملحة لنزع السلاح. ولذلك فمن الضروري لأغراض نزع السلاح المخلولة دون حصول هذه النظم على مزيد من الأسلحة أو تكنولوجيا الأسلحة، على أن يتم ذلك خاصة عن طريق إلتزام جميع الدول إلى زماماً صارماً بمقررات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

١٣ - ولا يمكن أن يقوم سلم وأمن دوليان دائمان على تكديس الأحلاف العسكرية للأسلحة، ولا تكون المحافظة عليهما إعتماداً على توازن مزعزع لقوة الردع أو باعتماد نظريات التفوق الإستراتيجي. فالسلم الحقيقي والدائم لا يمكن أن يَحْلِّ إلا عن طريق التنفيذ الفعال لنظام الأمن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وإجراء تخفيض عاجل وملموس في الأسلحة والقوات المسلحة، عن طريق إتفاق دولي وتبادل إعطاء القدرة، مما يفضي

٢١ - وإلى جانب هذه التدابير، يجب اعتناد إتفاقات أو تدابير فعالة أخرى لحظر أو منع إستخدام أو إنتاج أو إستخدام سائر أسلحة التدمير الشامل. وفي هذا السياق، ينبغي أن يُرمي إتفاق بشأن إزالة جميع الأسلحة الكيميائية باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عالية.

٢٢ - وإلى جانب المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووي، ينبغي إجراء مفاوضات بشأن التخفيف المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية على أساس مبدأ عدم الإنفاق من أجل الأطراف بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار بالإعتماد على مستوى عسكري أدنى، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أنهاها. وبينبغي إجراء هذه المفاوضات مع التركيز بصورة خاصة على القوات المسلحة والأسلحة التقليدية التي لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية وللبلدان الأخرى التي لها أهمية عسكرية. كما ينبغي إجراء مفاوضات بشأن الحد من نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي وذلك إستناداً بصورة خاصة إلى المبدأ ذاته، ومع مراعاة الحق غير القابل للتصرف للشعوب الواقعة تحت الاستعمار أو السيطرة الأجنبية في تقرير المصير والإستقلال، وإلتزام الدول بإحترام هذا الحق، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول^(٥) فضلاً عن حاجة الدول المتلقية إلى حماية أنهاها.

٢٣ - وبينبغي، لأسباب إنسانية، أن يُتَّخَذَ مزيد من الإجراءات الدولية لحظر أو تقييد إستخدام أسلحة تقليدية معينة، بما فيها الأسلحة التي قد تكون مفرطة الضرر، أو مسببة لآلام بلا داع، أو عشوائية الأثر.

٢٤ - وبينبغي أن يقتربن ذلك بتدابير تُتَّخَذُ في الميدانين النووي والتقطيدي على السواء، إلى جانب تدابير أخرى ترمي على وجه التحديد إلى بناء الثقة، وذلك للإسهام في خلق الظروف المواتية لإعتماد تدابير إضافية لنزع السلاح وزيادة التخفيف من حدة التوتر الدولي.

٢٥ - ويُسْتَرْشِدُ في المفاوضات والتدابير في مجال نزع السلاح بالمبادئ الأساسية المبينة أدناه.

٢٦ - وُسْجَدَ جمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأكيد التزامها التام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وإلتزامها بالمراعاة

بيعث على بعض التشجيع أن بعض التغيرات الإيجابية حدثت في العلاقات الدولية في بعض مناطق العالم. فقد تم التوصل إلى إتفاقات كانت هامة في تحديد بعض الأسلحة أو إزالتها تماماً، كاتفاقية حظر إستخدام وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتériولوجية (البيولوجية) والتكمينية ودمير تلك الأسلحة^(٤)، وفي إستبعاد مناطق معينة من سباق التسلح. ولكن يبقى صحيحاً أن هذه الإتفاقات لا تتصل إلا بتدابير تفرض قيوداً محدودة مع إستمرار سباق التسلح. ولم تفعل هذه التدابير الجزئية إلا القليل من أجل تقويم العالم من هدف نزع السلاح العام الكامل. فمنذ أكثر من عقد لم تحرِّر مفاوضات لعقد معاهدة لنزع السلاح العام الكامل. والحقيقة الملحة الآن هي ترجمة أحكام هذه الوثيقة الخاتمية إلى إجراءات عملية والمضي قدماً على طريق إبرام إتفاقات دولية ملزمة وفعالة في ميدان نزع السلاح.

١٨ - وإزالة خطر نشوب حرب عالمية - أي حرب نووية - هي أشد مهام يومنا الحاضر عِجَالَةً وإنماحاً. فالإنسان أمام اختيارين : فإما أن نوقف سباق التسلح ونشرع في نزع السلاح وإما أن نواجه الفتنة.

١٩ - إنَّ الهدف النهائي لجهود الدول في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة. والأهداف الرئيسية لنزع السلاح هي ضمان بقاء الجنس البشري وإزالة خطر الحرب، ولا سيما الحرب النووية، وبالتالي من أن الحرب لم تعد أداة لتسوية المنازعات الدولية، وأن إستخدام القوة أو التهديد بها قد يستبعدا من الحياة الدولية، وفقاً لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ويطلب إحراز تقدم في بلوغ هذا الهدف إبرام وتنفيذ إتفاقات بشأن وقف سباق التسلح وبشأن تدابير حقيقة نزع السلاح مع مراعاة حاجة الدول إلى حماية أنهاها.

٢٠ - ومن بين هذه التدابير، فإنَّ إتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية له أولوية قصوى، ويتهم، تحقيقاً لهذه الغاية، إزالة تهديد الأسلحة النووية؛ ووقف سباق الأسلحة وتحويله إلى الاتجاه العكسي إلى أن يتم القضاء بصورة كاملة على الأسلحة النووية وأجهزتها؛ ومنع إنتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، وبينبغي إتخاذ تدابير أخرى تستهدف منع نشوب حرب نووية وتقليل خطر التهديد بإستعمال الأسلحة النووية.

٣١ - وينبغي أن تنص إتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة على تدابير للتحقق تكون مرضية لجميع الأطراف المعنية بغية إبعاد الثقة الضرورية، وضمان مراعاة جميع الأطراف هذه التدابير. أما شكل وطرق التحقق التي يجب أن ينص عليها أي إتفاق بعينه، فهي تتوقف على أغراض الإتفاق ونطاقه وطبيعته وينبغي أن تتعدد بناءً على ذلك. كما ينبغي أن تنص الإتفاقات على إشتراك الأطراف في عملية التحقق بصورة مباشرة أو عن طريق منظومة الأمم المتحدة. وينبغي حيث يقتضي الحال ذلك، استخدام وليف يجمع بين عدة طرق من طرق التتحقق وغيرها من وسائل ضمان التنفيذ.

٣٢ - وينبغي على جميع الدول، وخاصة الدول الحائزه للأسلحة النووية، أن تنظر في مقررات مختلفة، ترمي إلى تأمين تحجب استخدام الأسلحة النووية، ومنع الحرب النووية. وفي هذا الصدد، ومع الإحاطة علماً بالإعلانات التي أصدرتها الدول الحائزه للأسلحة النووية، فإنَّ القيام، حسب الاقتضاء، بوضع ترتيبات فعالة تؤمن للدول غير الحائزه للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بإستخدامها ضدها. أمر يمكن أن يعززُ أمن تلك الدول والسلم والأمن الدوليين.

٣٣ - ومن التدابير المأمة لنزع السلاح إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس إتفاقات أو ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، والإمتثال الكامل لهذه الإتفاقات أو الترتيبات، مما يكفل خلو المناطق خلواً فعلياً من الأسلحة النووية، وإحترام الدول الحائزه للأسلحة النووية لتلك المناطق.

٣٤ - وإنَّ نزع السلاح وخفيف حدة التوتر الدولي وإحترام حق تقرير المصير والحق في الاستقلال الوطني والتسوية السلمية للمنازعات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتعزيز السلم والأمن الدوليين أمور يرتبط الواحد منها بالآخر إرتباطاً مباشراً. وللتقدم في أي من هذه الميادين أثر يعود بالفائدة عليها جديعاً، كما أن للفشل في أي منها آثاره السلبية على بقيتها.

٣٥ - وهناك أيضاً صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية. فالتقدم في نزع السلاح يُسهم مساهمة كبرى في تحقيق التنمية. ولذلك ينبغي تكريس الموارد الموفرة نتيجة لتنفيذ تدابير نزع السلاح للتنمية الاقتصادية والإجتماعية لجميع الأمم وللمساعدة على سد الهُوَّة الاقتصادية الفاصلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

الحقيقة لمبادئه وغيرها، من مبادئ القانون الدولي ذات الصلة والمقبولة عموماً فيما يتغلق بصيانة السلم والأمن الدوليين. وتشدد جميع الدول الأعضاء على الأهمية الخاصة للامتناع عن التهديد بالقوة أو إستعمالها ضد السيادة أو السلام الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو ضد الشعوب الخاضعة للإستعمار أو السيطرة الأجنبية والتي تحاول ممارسة حقها في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال؛ وعدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وحربة الحدود الدولية؛ وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، مع مراعاة حق الدول الأصيل في الدفاع عن النفس بصورة فردية وجماعية وفقاً للميثاق.

٢٧ - وينبغي للأمم المتحدة، وفقاً للميثاق، أن تضطلع بمسؤولية أساسية ودور مركزي في ميدان نزع السلاح. وبغية الوفاء بهذا الدور بصورة فعالة، وتسهيل وتشجيع جميع التدابير في هذا المجال، ينبغي إبقاء الأمم المتحدة على علم كافٍ بجميع الخطوات في هذا المجال، سواء الإنفرادية منها أو الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف، دون مساس بتقدِّم المفاوضات.

٢٨ - ولجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح. ولذلك فمن واجب جميع الدول أن تساهِم في الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح. ولجميع الدول الحق في الإشتراك في مفاوضات نزع السلاح، وهذا الحق في الإسهام على قدم المساواة في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي يكون لها أثر مباشر على أنها الوطنية. ورغم أن نزع السلاح مسؤولية تقع على جميع الدول، فإنَّ على الدول الحائزه للأسلحة النووية المسؤولية الأولى عن نزع السلاح النووي؛ وعليها أيضاً، بالاشتراك مع الدول الأخرى التي لها أهمية عسكرية، مسؤولية وقف سباق التسلح وعكس إتجاهه. وهذا فمن المهم ضمان مشاركتها بصورة نشطة.

٢٩ - وينبغي أن يتم إعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة من شأنها أن تضمن حق كل دولة في الأمن، وعدم حصول أي دولة أو مجموعة من الدول في أي مرحلة على إمتيازات دون سواها. وينبغي في كل مرحلة أن يكون الهدف هو الأمن غير المنقوص إعتقداً على أدنى مستوى ممكن من الأسلحة والقوات العسكرية.

٣٠ - وينبغي أن يُراعى بدقة وجود توازن مقبول للمسؤوليات والالتزامات المتبادلة بين الدول الحائزه للأسلحة النووية والدول غير الحائزه لها.

وتعقد حالياً مفاوضات معينة على مستويات مختلفة بشأن نزع السلاح، يكن لإنجازها بصورة سريعة وناجحة أن يساهم في الحد من سباق التسلح. وتستطيع التدابير الإنفرادية للحد من الأسلحة أو تخفيضها أن تُسهم أيضاً في بلوغ هذا الهدف.

٤٢ - ولما كان ينبغي إتخاذ تدابير فورية لوقف سباق التسلح وعكس إتجاهه، فإن الدول تعلن هنا أنها سوف تحترم المقاصد والمبادئ، المبنية أعلاه وتبذل، مُخلصة، كل جهد ممكن لتنفيذ برنامج العمل الوارد في الفرع "ثالثاً" أدناه.

ثالثاً - برنامج العمل

٤٣ - يمكن إحراز تقدم في بلوغ الغاية المتمثلة في نزع السلاح العام الكامل عن طريق تنفيذ برنامج عمل لنزع السلاح، وفقاً للغايات والمبادئ المحددة في الإعلان المتعلق بنزع السلاح. ويتضمن برنامج العمل هذا أولويات وتدابير في ميدان نزع السلاح ينبغي للدول أن تضطلع بها على سبيل الاستعجال بغية وقف سباق التسلح وعكس إتجاهه وإعطاء الدفع اللازم للجهود الرامية إلى تحقيق نزع سلاح حقيقي يؤدي إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة.

٤٤ - ويعدّ هذا البرنامج تدابير نزع السلاح المحددة التي ينبغي تفيدها على مدى السنوات القليلة القادمة، فضلاً عن تدابير ودراسات أخرى لتمهيد الطريق للمفاوضات التي ستجري مستقبلاً لإحراز تقدم في تحقيق نزع السلاح العام الكامل.

٤٥ - وتكون الأولويات في مفاوضات نزع السلاح ما يلي : الأسلحة النووية؛ وأسلحة التدمير الشامل الأخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية؛ والأسلحة التقليدية، بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ وتخفيض القوات المسلحة.

٤٦ - ولا ينبغي أن يحول شيء دون إجراء مفاوضات بشأن جميع البنود ذات الأولوية في آن واحد.

٤٧ - إنَّ الأسلحة النووية تُشكّل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة. ولا بدَّ من وقف سباق التسلح النووي بجميع نواحيه وعكس إتجاهه لتجنب خطر إندلاع حرب تُستخدم فيها الأسلحة النووية. والغاية النهائية في هذا المضمار هي الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٣٦ - إنَّ عدم إنتشار الأسلحة النووية هو موضع إهتمام عالمي. ويجب أن تكون تدابير نزع السلاح متفقة مع ممارسة جميع الدول حقوقها غير القابل للتصرف، بدون تمييز، في أن تتشَّىء وتقتني وتحتخدم التكنولوجيا والمعدات والماد النوويـة الضروريـة لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وأن تُحدَّد برامجها النووية السلمية وفقاً لأولوياتها وإحتياجاتها ومصالحها الوطنية، على أن لا تغرب عن البال ضرورة منع إنتشار الأسلحة النووية. ويجب أن يسير التعاون الدولي في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة النووية في ظل ضمانات دولية مناسبة ومتقـنة عليها تطبق على أساس غير تميـزـي.

٣٧ - وإنْ إتخاذ تدابير موازية لتعزيز أمن الدول وتحسين الحالة الدولية بوجه عام، سيُسِّرُّ إحراز تقدم كبير في ميدان نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النوويـيـ.

٣٨ - وينبغي أن تجري مفاوضات حول إتخاذ تدابير جزئية لنزع السلاح وذلك في نفس الوقت الذي تجري فيه مفاوضات بشأن وضع تدابير أكثر شمولـاً، على أن تتبعها مفاوضات تفضـيـ إلى معاـهـدةـ لنـزعـ السـلاحـ العـامـ الكـامـلـ فيـ ظـلـ مـراـقبـةـ دـولـيـةـ فـعـالـةـ.

٣٩ - وإنْ لـتـدـابـيرـ نـزعـ السـلاحـ النـوعـيـ وـتـدـابـيرـ نـزعـ السـلاحـ الكـمـيـةـ أهمـيـتهاـ، عـلـىـ السـوـاءـ، لـوقـفـ سـبـاقـ التـسـلـعـ.ـ ويـجـبـ أنـ يـشـمـلـ ماـ يـبـذـلـ مـنـ جـهـودـ لـتـحـقـيقـ هـذـهـ الغـاـيـةـ إـجـرـاءـ مـفـاـوـضـاتـ بشـأنـ الـحـدـ مـنـ التـحـسـينـ النـوـعـيـ لـأـسـلـحـةـ وـوـقـفـهـ،ـ وـخـاصـةـ أـسـلـحـةـ التـدـمـيرـ الشـامـلـ إـسـتـحـدـاثـ وـسـائـلـ حـرـبـيـةـ جـديـدةـ،ـ بـحـيثـ يـكـنـ فيـ النـهاـيـةـ إـسـتـخـدـمـ المـنـجـزـاتـ الـعـلـمـيـةـ وـالتـكـنـوـلـوـجـيـةـ فيـ الـأـغـرـاضـ السـلـمـةـ دـوـنـ غـيـرـهـاـ.

٤٠ - وإذا إـسـمـتـ إـنـفـاقـاتـ نـزعـ السـلاحـ بـالـصـيـغـةـ الـعـالـمـيـةـ فإـنـهاـ تـسـاعـدـ عـلـىـ خـلـقـ الثـقـةـ فـيـماـ بـيـنـ الدـوـلـ.ـ وـعـنـ التـفـاوـضـ بشـأنـ إـنـفـاقـاتـ مـتـعـدـدـةـ الـأـطـرافـ فـيـ مـيـدانـ نـزعـ السـلاحـ،ـ يـنـبـغـيـ بـذـلـ كـلـ جـهـدـ لـضـمـانـ أـنـ تـكـونـ هـذـهـ إـنـفـاقـاتـ مـقـبـولـةـ عـلـىـ الصـعـيدـ الـعـالـمـيـ.ـ وـمـمـاـ يـسـهـمـ فيـ بـلـوغـ ذـلـكـ الـهـدـفـ أـنـ يـتـشـلـ جـمـيعـ الـأـطـرافـ إـمـتـالـاـ كـامـلـاـ لـلـأـحـکـامـ الـوارـدـةـ فـيـ تـلـكـ إـنـفـاقـاتـ.

٤١ - وبـغـيـةـ تـهـيـةـ الـظـرـوفـ الـموـاتـيـةـ لـتـحـقـيقـ النـجـاحـ فـيـ عـلـمـيـةـ نـزعـ السـلاحـ،ـ يـنـبـغـيـ لـجـمـيعـ الدـوـلـ أـنـ تـمـثـلـ بـدـقـةـ لـأـحـکـامـ مـيـثـاقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـأـنـ تـمـتنـعـ عـنـ إـتـيـانـ الـأـعـمـالـ الـتـيـ قدـ تـؤـثـرـ سـلـيـاـ عـلـىـ الـجـهـودـ الـمـبـذـلـةـ فـيـ مـيـدانـ نـزعـ السـلاحـ،ـ وـأـنـ تـتـخـذـ مـوـقـعاـ بـنـاءـاـ فـيـ الـمـفـاـوـضـاتـ،ـ وـتـظـهـرـ الـإـرـادـةـ السـيـاسـيـةـ الـلـارـمـةـ لـلـتوـصـلـ إـلـىـ إـنـفـاقـاتـ.

الجمعية العامة عليه، أن يجتذب الانضمام على أوسع نطاق ممكن. وفي هذا الصدد، أعربت دول غير حائزة لأسلحة نووية عن آراء شئّ مفادها أنه ريثما يتم عقد هذه المعاهدة سيشعر المجتمع العالمي بالأمل إن إمتنعت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن إجراء تجارب لأسلحة نووية. وقد أعربت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عن آراء مختلفة في هذا الخصوص.

٥٢ - وينبغي لاتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية أن يعقدا في أقرب وقت ممكن الاتفاق الذي يعملان على التوصل إليه منذ عدة سنوات في الجولة الثانية من محادثات المد من الأسلحة الإستراتيجية. ويرجى من هاتين الدولتين أن يُحيلَا في وقت مناسب نص هذا الاتفاق إلى الجمعية العامة. وينبغي أن تعقب هذا الاتفاق فوراً مفاوضات أخرى بين الطرفين للحد من الأسلحة الإستراتيجية تفضي إلى تخفيضات وتحديات نوعية هامة ومتفق عليها في الأسلحة الإستراتيجية. وينبغي أن يُشكّل هذا الاتفاق خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي وفي النهاية إيجاد عالم خال من هذه الأسلحة.

٥٣ - وينبغي تعجيل عملية نزع السلاح النووي الموصوفة في الفقرة المتعلقة بهذا الموضوع بالعمل بسرعة وحماس على إنجاح المفاوضات الجارية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وعلى الشروع، على وجه الاستعجال، في مفاوضات أخرى فيما بين هذه الدول.

٥٤ - وسيتيسر أمر إحراز تقدم كبير في نزع السلاح النووي إذا اُتُخذت تدابير موازية قانونية سياسية أو دولية لتعزيز أمن الدول وتحقق تقدم في مجال تحديد وتخفيف القوات المسلحة والأسلحة التقليدية للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى في المناطق المعنية.

٥٥ - ويمكن أن يخلق إحراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح النووي جواً يُفضي إلى إحراز تقدم في نزع السلاح التقليدي على صعيد عالمي.

٥٦ - وأكثر الضمانات فعالية ضد خطر الحرب النووية وإستخدام الأسلحة النووية هو نزع السلاح النووي والتخلص التام من الأسلحة النووية.

٥٧ - وإلى أن يتحقق هذا الهدف، الذي ينبغي من أجله متابعة التفاوض بحماس، مع إيلاء الاعتبار لما يمكن أن يتربّ على الحرب النووية من نتائج مدمرة بالنسبة للمتحاربين وغير المتحاربين

٤٨ - وجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيّما تلك التي تملك أهم ترسانات نووية، تتحمل مسؤولية خاصة في صدد مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي..

٤٩ - إنَّ عملية نزع السلاح النووي عملية ينبغي أن تسير بطريقة تكفل - وهي تستلزم تدابير تكفل - ضماناً من جميع الدول بالإعتماد على مستويات متفاوضة بإطار من الأسلحة النووية مع مراعاة الأهمية النسبية النوعية والكمية للترسانات الموجودة عند الدول الحائزة للأسلحة النووية وعند الدول الأخرى المعنية.

٥٠ - وسيستدعي تحقيق نزع السلاح النووي القيام على وجه السرعة بالتفاوض على إتفاقات على مراحل مناسبة مع إتخاذ تدابير كافية للتحقق تكون مُرضية للدول المعنية، من أجل :

(أ) وقف التحسين النوعي لنظمات الأسلحة النووية ووقف إستخدامها؛

(ب) وقف إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية ووسائل نقلها، ووقف إنتاج المواد الإشطارية لأغراض صنع الأسلحة؛

(ج) وضع برنامج شامل مُقسّم إلى مراحل، ومرتبط بمواعيد زمنية متفق عليها، حيثما كان ذلك عملياً، للقيام بشكل تدريجي ومتوازن بتخفيض المخزونات من الأسلحة النووية ووسائل نقلها، مما يفضي إلى إزالتها تماماً في النهاية في أقرب وقت ممكن.

ويمكن في أثناء المفاوضات النظر في مسألة المد من أي أنواع من الأسلحة النووية أو حظر هذه الأنواع وذلك على أساس متبدل ومتفق عليه دون الإخلال بأمن أيّة دولة من الدول.

٥١ - وسيكون وقف جميع الدول لتجارب الأسلحة النووية في إطار عملية فعالة لنزع السلاح النووي أمراً يخدم مصلحة الجنس البشري، ومساهمة هامة في تحقيق الهدف المذكور أعلاه والمتعلق بإنهاء التحسين النوعي للأسلحة النووية وإستخدامات أنواع جديدة من هذه الأسلحة ومنع إنتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تُختتم على وجه الاستعجال المفاوضات الجارية الآن بشأن "معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية، وبروتوكول يتناول التفجيرات النووية للأغراض السلمية ويكون جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة"، وأن تُحال نتائج هذه المفاوضات إلى الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف كي يدرسها دراسة كاملة بغية تقديم مشروع معاهدة إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن. وينبغي للأطراف المتفاوضة بذل كل الجهود للتوصّل إلى إتفاق يمكن، بعد تصديق

كيفياتها مع السلطة المختصة في كل منطقة، على أن تنصب هذه التعهدات على ما يلي بوجه خاص :

(أ) الاحترام التام لمركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية :

(ب) الامتناع عن إستخدام الأسلحة النووية أو التهديد بإستخدامها ضد دول المنطقة.

٦٣ - وفي ضوء الأحوال الراهنة، دون الإخلال بالتدابير الأخرى التي يمكن النظر في إتخاذها في مناطق أخرى، يُستصوب بوجه خاص إتخاذ التدابير التالية :

(أ) إتخاذ الدول المعنية جميع التدابير ذات الصلة بالموضوع لضمان التطبيق التام لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو)^(٦)، على أن تؤخذ في الحسبان الآراء التي أُعرب عنها في الدورة الإستثنائية العاشرة بشأن الانضمام إلى هذه المعاهدة؛

(ب) التوقيع والتصديق على البروتوكولات الإضافية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو) من جانب الدول التي يحق لها أن تصبح أطرافاً في تلك الصكوك ولم تفعل ذلك بعد؛

(ج) في إفريقيا، حيث أكدت منظمة الوحدة الإفريقية قراراً يجعل المنطقة لا نووية، يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإتخاذ خطوات فعالة، كلما كان ذلك مناسباً، للحيلولة دون إحباط هذا الهدف؛

(د) النظر الجاد في الخطوات العملية والعاجلة، على النحو المبين في الفقرات الواردة أعلاه، الالزمة لتنفيذ إقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقاً لما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة، حيث أعلن جميع الأطراف المعنية مباشرة تأييدهم للمفهوم وحيث يوجد خطر إنتشار الأسلحة النووية. ومن شأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن يعزّز السلم والأمن الدوليين تعزيزاً كبيراً. وريشما يتم إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط، ينبغي لدول المنطقة أن تعلن رسمياً أنها ستمتنع، على أساس التبادل، عن إنتاج الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي أو الحصول عليها أو حيازتها على أي نحو آخر، وعن السماح لأي طرف آخر

على حد سواء، تقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن إتخاذ تدابير تهدف إلى منع إندلاع حرب نووية ومنع استخدام القوة في العلاقات الدولية، بما في ذلك إستخدام الأسلحة النووية، مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

٥٨ - وفي هذا الإطار، ينبغي لجميع الدول، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تنظر في أقرب وقت ممكن في مختلف المقترنات الاهداف إلى ضمان تحريم إستخدام الأسلحة النووية، ومنع نشوب حرب نووية وما يتصل بذلك من أهداف، على أن يكون ذلك، حيثما أمكن، عن طريق الاتفاق على مستوى دولي، مما يكفل عدم تعريضبقاء الإنسانية للخطر. وينبغي لجميع الدول أن تشتراك بنشاط في الجهود الرامية إلى تهيئة ظروف في العلاقات الدولية فيما بين الدول يمكن في ظلها الاتفاق على مدونة للسلوك السلمي للدول في الشؤون الدولية ويكون من شأنها الحيلولة دون إستخدام الأسلحة النووية أو التهديد بإستخدامها.

٥٩ - وفي الإطار نفسه، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة إلى إتخاذ خطوات لتؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم إستخدام الأسلحة النووية أو التهديد بإستخدامها ضدها. وتحيط الجمعية العامة عملاً بالإعلانات الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية وتحثها على متابعة الجهود الرامية إلى أن تعدد من الإنفاقات الفعالة المناسبة ما يؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم إستخدام الأسلحة النووية أو التهديد بإستخدامها ضدها.

٦٠ - إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بغض الاختيار بين دول المنطقة المعنية هو تدبير من تدابير نزع السلاح الهامة.

٦١ - وينبغي تشجيع عملية إنشاء مثل هذه المناطق في أنحاء مختلفة من العالم تحقيقاً هدفنهائي هو إيجاد عالم خالٍ تماماً من الأسلحة النووية. وفي عملية إنشاء مثل هذه المناطق ينبغي أن تؤخذ خصائص كل منطقة في الحسبان. وينبغي للدول التي تشتراك في تلك المناطق أن تتعهد بالامتثال الكامل لجميع أهداف ومقاصد ومبادئ، الإنفاقات أو الترتيبات المنشئة لتلك المناطق، وبذلك يتم ضمان خلوها من الأسلحة النووية خلواً حقيقياً.

٦٢ - وفيما يتعلق بتلك المناطق، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة بدورها إلى إعطاء تعهدات، يتم التفاوض بشأن

الوطني وعن طريق إتفاقات دولية للإقلال إلى أبعد حد من خطر إنتشار الأسلحة النووية وذلك دوغاً إلماً على المخاطر بإمدادات الطاقة أو بتكييف الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولذلك ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية وللدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم سوياً باتخاذ خطوات أخرى لإيجاد توافق دولي في الآراء بشأن الطرق والوسائل الالزمة لمنع إنتشار الأسلحة النووية، على أساس عالمي وغير تميزي.

٦٧ - وإنَّ قيام الدول الأطراف في الصكوك الحالية بشأن عدم الانتشار، كمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية^(٧) أو معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو) أو كلٍّاها بتنفيذ جميع أحكام تلك الصكوك تنفيذاً كاملاً سيكون مساهمة هامة في تحقيق هذه الغاية. وقد زاد الانضمام إلى مثل هذه الصكوك في السنوات الأخيرة وأعربت الأطراف عنأملها في أن يستمر هذا الاتجاه.

٦٨ - وينبغي لتدابير منع الانتشار ألاً تعرّض للخطر ممارسة جميع الدول لحقها غير القابل للتصرف في تطبيق وتطوير برامجها للخدمات السلمية للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والإجتماعية على نحو يتمسّى مع أولوياتها ومصالحها وإحتياجاتها. وينبغي أن تُسّاح جميع الدول كذلك إمكانية وحرية الوصول إلى التكنولوجيا والمعدات والمواد الالزمة للخدمات السلمية للطاقة النووية وحرية حياتها، مع مراعاة الاحتياجات التي تتفق بها البلدان النامية. وينبغي أن يكون التعاون الدولي في هذا الميدان يوجب ضمانات دولية متفق عليها ومناسبة تقع بتطبيقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس غير تميزي من أجل منع إنتشار الأسلحة النووية منعاً فعّالاً:

٦٩ - وينبغي إحترام اختيارات كل بلد وقراراته في مجال الخدمات السلمية للطاقة النووية دون أن تتعرّض للخطر سياساته الخاصة بدورة الوقود أو التعاون الدولي والإتفاقيات والعقود الدولية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، شريطة تطبيق تدابير الضمان المنفق عليها والمشار إليها أعلاه.

٧٠ - ووفقاً لمبادئ، وأحكام قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧، ينبغي تعزيز التعاون الدولي في مجال نقل وإستخدام التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاقتصادية والإجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية.

بوضع أسلحة نووية في أراضيها، وتتوافق على وضع جميع أنشطتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي النظر في إسناد دور لمجلس الأمن في تسهيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط :

(هـ) لقد أعربت جميع الدول في منطقة جنوب آسيا عن عزمها على إبقاء بلدانها خالية من الأسلحة النووية. ولا ينبع أن تتخذ هذه الدول أي إجراء يمكن أن يهدىء عن هذا الهدف. وفي هذا المضمار، فإنَّ مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا قد عُولجت في عدد من قرارات الجمعية العامة التي تبقي هذا الموضوع قيداً نظراً .

٦٤ - وإنَّ إنشاء مناطق سلم في مختلف مناطق العالم بوجوب شروط مناسبة، تحدها بوضوح وتقربها بحرية الدول المعنية في المنطقة، مع مراعاة خصائص المنطقة ومبادئ، ميثاق الأمم المتحدة، ووفقاً للقانون الدولي، أمر يمكن أن يُسّاهم في تعزيز أمن الدول الواقعة ضمن هذه المناطق وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين ككل. وفي هذا الصدد، تحيط الجمعية العامة علماً بالمقترحات الداعية إلى إنشاء مناطق سلم في جهات من بينها :

(أ) جنوب شرق آسيا، حيث أبدت الدول الواقعة في المنطقة إهتماماً بإنشاء مثل تلك المنطقة، وفقاً لآرائها :

(ب) المحيط الهندي، مع مراعاة مداولات الجمعية العامة، وقراراتها ذات الصلة وضرورة ضمان صيانة السلم والأمن في المنطقة.

٦٥ - ويتحمّل منع إنتشار الأسلحة النووية، بإعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من جهود وقف سباق التسلح وعكس إتجاهه. وإنَّ هدف عدم إنتشار الأسلحة النووية هو، من ناحية، الخيلولة دون ظهور أي دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية بالإضافة إلى الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية حالياً. وهو، من الناحية الأخرى، تخفيض الأسلحة النووية بصورة مُطردة وإزالتها كلياً في نهاية المطاف. وينطوي ذلك على التزامات ومسؤوليات من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء، فتعتهد الأولى بوقف سباق التسلح النووي، وتحقيق نزع السلاح النووي بالتطبيق العاجل للتدابير المشار إليها في الفقرات ذات الصلة من هذه الوثيقة الختامية، وتعتهد جميع الدول بمنع إنتشار الأسلحة النووية.

٦٦ - ويمكن بل ينبع إتخاذ تدابير فعالة على الصعيد

٧٨ - وينبغي للجنة نزع السلاح أن تُبقي قيد الإستعراض الحاجة إلى المزيد من المخظر لاستخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى وذلك فيما يتضمن إزالة الأخطار التي تحدق بالبشرية من جراء هذا الاستخدام.

٧٩ - وتشجيعاً لاستخدام قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها استخداماً سلبياً، وتجنبآً لحدوث سباق تسلح فيها، يُرجى من لجنة نزع السلاح أن تعمد على الفور إلى النظر في إتخاذ المزيد من التدابير في ميدان نزع السلاح لمنع حدوث سباق تسلح في تلك البيئة، وذلك بالشراور مع الدول الأطراف في معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها^(١٠)، ومع مراعاة الإقتراحات التي قدمت أثناء المؤتمر الإستعراضي الذي عقدته الدول الأطراف في هذه المعاهدة في عام ١٩٧٧ وأي تطورات تكنولوجية ذات صلة بالموضوع.

٨٠ - وللحليلة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي إتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقاً لروح معاهدة المبادئ، المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف وإستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى^(١١).

٨١ - وبالإضافة إلى إجراء مفاوضات بشأن تدابير نزع السلاح النووي، ينبغي المُضي قدماً بعزم وتصميم، في إطار التقدم المحرز في نزع السلاح العام الكامل، في الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيضها تدريجياً. وتقع على الدول الحائزه لأكبر الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة عن مواصلة عملية تخفيض الأسلحة التقليدية.

٨٢ - وبوجه خاص، فإن تحقيق حالة أكثر إستقراراً في أوروبا مع الاعتماد على مستوى أقل من الإمكانيات العسكرية على أساس التساوي والتوازن التقريري وكذلك على أساس عدم الانتهاص من أمن الدول جميعها، مع المراعاة الكاملة لمصالح أمن واستقلال الدول غير المنضمة لأحلاف عسكرية، عن طريق الإتفاق على إجراء تخفيضات وتحديات متبادلة مناسبة، أمر سيُسهم في تعزيز الأمن في أوروبا، وسيشكل خطوة هامة تجاه تعزيز

٧١ - وينبغيبذل جهود لإنجاز الأعمال الجاري الإضطلاع بها في التقييم الدوليلدورة الوقود النووي مع التقيد الصارم بالأهداف المبينة في البلاغ الختامي الصادر عن المؤتمر المنظم له^(٨).

٧٢ - وينبغي لجميع الدول أن تنضم إلى بروتوكول حظر الإستعمال المغربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية، الموقع في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥^(٩).

٧٣ - وينبغي لجميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تنظر في مسألة الانضمام إلى إتفاقية حظر إستخدام وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

٧٤ - وينبغي للدول أن تنظر أيضاً في إمكانية الانضمام إلى الإتفاقات المتعددة الأطراف التي عُقدت حتى الآن في ميدان نزع السلاح، والمذكورة أدناه في هذا الفرع.

٧٥ - إنَّ المخظر الكامل والفعال لاستخدام وإنتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة يمثل واحداً من أشد تدابير نزع السلاح المحاهاً. وبناءً على ذلك، فإنَّ عقد إتفاقية لهذه الغاية، وهو الأمر الذي تدور بشأنه المفاوضات منذ عدة سنوات، يشكل مهمة من ألحَّ مهام المفاوضات المتعددة الأطراف. وينبغي لجميع الدول، بعد عقد مثل هذه الإتفاقية، أن تُسْهم في ضمان تطبيق الإتفاقية على أوسع نطاق ممكن بالتوقيع والتصديق عليها في وقت مبكر.

٧٦ - وينبغي عقد إتفاقية تحظر إستخدام وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الإشعاعية.

٧٧ - وللمساعدة في منع وقوع سباق تسلح نوعي، ولكي يمكن في نهاية المطاف إستخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية في أغراض سلمية فقط، ينبغي إتخاذ تدابير فعالة لتلافي خطر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل القائمة على منجزات ومباديء علمية جديدة ولمنع ظهورها. وينبغي أن يستمر بصورة مناسبة بذلك جهود تهدف إلى حظر هذه الأنواع الجديدة والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل. ويمكن عقد إتفاقات محددة بشأن أنواع معينة من أسلحة التدمير الشامل الجديدة التي يمكن تعبيتها. وينبغي إبقاء هذه المسألة قيد الإستعراض المستمر.

(٨) انظر : A/C.1/32/7.

(٩) عصبة الأمم، سلسلة المعاهدات، المجلد الرابع والتسعون (١٩٢٩).

٠٢٣٨ رقم

(١٠) القرار ٢٦٦٠ (د - ٢٥)، المرفق.

(١١) القرار ٢٢٢٢ (د - ٢١)، المرفق.

أن ينظر في فئات محددة من تلك الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التي كانت موضوع مباحثات سبق إجراؤها.

٨٧ - ويجعل الدول مدعوة إلى الإسهام في القيام بهذه المهمة.

٨٨ - وينبغي لجميع الدول، ولا سيما الدول المُنْتَجِة، أن تدرس النتائج التي يسفر عنها المؤقر فيما يتعلق بمسألة نقل هذه الأسلحة إلى دول أخرى.

٨٩ - إن التخفيف التدريجي للميزانيات العسكرية بالاتفاق المتبادل، من حيث الأرقام المطلقة أو بحسب معيونة مثلاً، خاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى الهامة من الناحية العسكرية، يمثل تدبيراً يمكن أن يُسْهِم في كبح سباق التسلح وأن يزيد من إمكانيات تحويل الموارد المستخدمة حالياً في الأغراض العسكرية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما لفائدة البلدان النامية. وسيلزم أن تتفق جميع الدول المشتركة على الأساس الذي يعتمد عليه في تنفيذ هذا التدبير، الذي سيستدعي طرائق ووسائل لتنفيذها تكون مقبولة لجميع هذه الدول، مع مراعاة المشاكل التي ينطوي عليها تقييم الأهمية النسبية للتخفيفات التي ينبغي أن تجريها مختلف البلدان ومع مراعاة الواجبة لاقتراحات الدول بشأن جميع جوانب تخفيف الميزانيات العسكرية.

٩٠ - وينبغي للجمعية العامة أن تواصل النظر فيما ينبغي إتخاذه من خطوات ملموسة لتسهيل تخفيف الميزانيات العسكرية، واضعة نصب عينيها إقتراحات ووثائق الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الشأن.

٩١ - ولتسهيل عقد إتفاقات لنسع السلاح وتنفيذها تتفىء فعّالاً، ولبناء الثقة، ينبغي للدول أن تقبل أحکاماً مناسبة بشأن التحقق تُدرج في مثل هذه الإتفاقات.

٩٢ - وينبغي القيام، في إطار مفاوضات دولية لنسع السلاح، بإجراء مزيد من الدراسة لمشكلة التتحقق والنظر في إتباع أساليب وإجراءات ملائمة في هذا الميدان. وينبغي بذلك كل جهد لوضع أساليب وإجراءات مناسبة تكون غير تمييزية ولا تتضمن على تدخل لا يبرره في الشؤون الداخلية للدول أو تُعرض تمييزها الاقتصادية والاجتماعية للخطر.

٩٣ - ولتسهيل عملية نزع السلاح، من الضروري إتخاذ تدابير وإتباع سياسات تعزيز السلم والأمن الدوليين وبناء الثقة فيما بين الدول. ويمكن أن يُسْهِم الالتزام بتدابير بناء الثقة، إلى

السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تواصل بكل همة ونشاط الجهود الجارية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

٨٣ - وينبغي بذلك جهود تُسم بالغرض والتصميم للتوصيل إلى إتفاقات أو غيرها من التدابير على أساس ثنائي وإنقليمي ومتعدد الأطراف بهدف تعزيز الأمن والسلم بمستوى أقل من القوات، عن طريق الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيفها، مع مراعاة حاجة الدول إلى حماية أنها، وإيلاء الاعتبار لحق الدفاع عن النفس، الذي هو حق أصيل منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، دون المساس بمبدأ تساوي الحقوق وتقدير الشعوب لمصيرها وفقاً للميثاق، وال الحاجة إلى ضمان التوازن في كل مرحلة، وإلى عدم الإنفاق من أجل الدول جميعها. ويمكن أن تشمل هذه التدابير ما تنص عليه الفقرتان التاليتان.

٨٤ - ينبغي عقد مشاورات ومؤتمرات ثنائية وإنقليمية ومتعددة الأطراف، حيثما توافر الشروط الملائمة، باشتراك جميع البلدان المعنية، للنظر في مختلف جوانب نزع الأسلحة التقليدية، مثل المبادرة المتواخدة في إعلان إياكوتشو الذي وقعت عليه في عام ١٩٧٤ ثانية بلدان من أمريكا اللاتينية في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤^(١٢).

٨٥ - وينبغي إجراء مشاورات فيما بين أهم البلدان الموردة للأسلحة وتلك المتلقية لها بشأن الحد من جميع الأشكال التي يتخذها نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي، واستناداً بصفة خاصة على مبدأ عدم الإنفاق من أجل الأطراف بغية تشجيع وتعزيز الاستقرار بمستوى عسكري أقل، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أنها، وأيضاً الحق، غير القابل للتصرف، لجميع الشعوب الحاضنة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية، في تقرير المصير والاستقلال، وإلتزامات الدول بإحترام ذلك الحق، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولإعلان مبادئ القانون الدولي المتصل بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

٨٦ - وينبغي لمؤقر الأمم المتحدة المعنى بحظر أو تقيد إستعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي سيُعقد في عام ١٩٧٩، أن يسعى، في ضوء الاعتبارات الإنسانية والعسكرية، إلى الإتفاق على حظر أو تقيد إستعمال بعض الأسلحة التقليدية بما في ذلك تلك الأسلحة التي قد تتسبيب في آلام بلا داع أو قد تكون لها آثار عشوائية. وينبغي للمؤقر

الاهتمام بوجه خاص إلى الرغبة في القيام في أعقاب تدابير نزع السلاح، بإعادة توزيع للموارد المستخدمة الآن في أغراض عسكرية لُتُستخدم في التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وخاصة لصالح البلدان النامية، وكذلك إلى إمكانية القيام عملياً بإعادة التوزيع هذه. وينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية هو تحقيق نتائج يمكن الإشارة إليها على نحو فعال في صياغة تدابير عملية لإعادة توزيع هذه الموارد على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

٩٦ - وإن اتخاذ مزيد من الخطوات في ميدان نزع السلاح والتدابير الأخرى التي تستهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين سيصبح أمراً ميسراً إذا قام الأمين العام بإجراء دراسات في هذا الميدان، بمساعدة مناسبة من خبراء حكوميين أو خبراء إستشاريين.

٩٧ - وسيواصل الأمين العام، بمساعدة خبراء إستشاريين يعينهم هو، إجراء الدراسة المتعلقة بالترابط بين نزع السلاح والأمن الدولي التي طلبها قرار الجمعية العامة رقم ٨٧/٣٢ جيم المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ وسيقدم هذه الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين.

٩٨ - وينبغي أن تقوم الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين وما يعقبها من دورات بتقرير المبادئ التوجيهية المحددة فيما يتعلق بإجراء الدراسات، آخذة في الاعتبار المقترنات التي قدّمت بالفعل بما فيها ما قدمته بلدان منفردة في الدورة الإستثنائية، وكذلك المقترنات الأخرى التي قد تقدّم فيما بعد في هذا الميدان. وستضع الجمعية العامة في الاعتبار، عند القيام بذلك، التقرير الذي سيعده الأمين العام عن هذه المسائل.

٩٩ - ولتعينة الرأي العام العالمي لصالح نزع السلاح، ينبغي تطبيق التدابير المحددة المبينة أدناه، والرامية إلى زيادة نشر المعلومات عن سباق التسلح والجهود الرامية إلى وقفه وعكس إتجاهه.

١٠٠ - ينبغي للهيئات الإعلامية الحكومية وغير الحكومية وكذلك الهيئات الإعلامية التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تعطي أولوية لإعداد وتوزيع مواد مطبوعة ومواد سمعية - بصرية عن الخطير الذي يمثله سباق التسلح وكذلك عن الجهد الرامي إلى نزع السلاح وما يجري من مفاوضات بشأن إتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح.

حد كبير، في الإعداد لتحقيق مزيد من التقدم في نزع السلاح. وينبغي، لهذا الغرض، إتخاذ تدابير كالتدابير التالية وغيرها من التدابير التي لا يزال يتعين الاتفاق عليها :

(أ) من المهمات التي تحدث مصادفة أو خطأ في الحساب أو لانقطاع الاتصالات وذلك بإتخاذ خطوات لتحسين الاتصالات بين الحكومات، وخاصة في مناطق التوتر، عن طريق إقامة "خطوط ساخنة" وغير ذلك من طرق الإقلال من خطر تشبّث صراع :

(ب) ينبغي للدول أن تقيس ما يحتمل أن يترتب على ما تقوم به من بحث وتطوير عسكريين من آثار بالنسبة للاتفاقات القائمة وكذلك بالنسبة لما يجد من جهود في ميدان نزع السلاح :

(ج) يقدم الأمين العام دورياً تقارير إلى الجمعية العامة عن النتائج الاقتصادية والإجتماعية لسباق التسلح وأثاره البالغة الضرر بالسلم والأمن العالميين.

٩٤ - ونظراً للعلاقة بين الإنفاق على التسلح وبين التنمية الاقتصادية والإجتماعية وضرة تحرير الموارد الحقيقة المستخدمة الآن في أغراض عسكرية لكي تُستخدم في التنمية الاقتصادية والإجتماعية في العالم، وخاصة لصالح البلدان النامية، ينبغي للأمين العام أن يشرع، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين المؤهلين يعينهم هو، في إجراء دراسة متعمقة عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وينبغي للأمين العام أن يقدم تقريراً مؤقاً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين وأن يقدم النتائج النهائية إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين لاتخاذ إجراءات لاحقة.

٩٥ - وينبغي أن تكون الاختصاصات المُبيَّنة في تقرير الفريق المخصص المعنى بالصلة بين نزع السلاح والتنمية^(١٢) الذي عينه الأمين العام وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٨٨/٢٢ ألف المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ هي الإطار المحدد لهذه الدراسة. فينبغي أن تُستقصى في الدراسة المجالات الرئيسية الثلاثة الواردة في التقرير، على أن تؤخذ في الاعتبار دراسات الأمم المتحدة التي أُجريت في السابق. وينبغي إجراء الدراسة في إطار البحث عن الكيفية التي يمكن أن يُسهم بها نزع السلاح في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وينبغي أن تكون الدراسة ذات نظرة مستقبلية وأن تنصب على السياسات العامة وأن يوجه فيها

١٠٨ - وبغية تعزيز الخبرة الفنية في مجال نزع السلاح لدى المزيد من الدول الأعضاء، وخاصة في البلدان النامية، تقرر الجمعية العامة إنشاء برنامج منح علمية في مجال نزع السلاح. وينبغي للأمين العام أن يقوم، أخذًا في اعتباره الإقتراح المقدم إلى الدورة الإستثنائية، بإعداد مبادئ، توجيهها لهذا البرنامج. وينبغي له أيضًا أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين بياناً بالاحتياجات المالية لعشرين منحة لإدراجها في الميزانية العادية للأمم المتحدة، مع مراعاة الوفورات التي يمكن تحقيقها في حدود الإنفاذات الحالية في الميزانية.

١٠٩ - وينبغي أن يؤدي تنفيذ هذه الأولويات إلى نزع سلاح عام كامل في ظل مراقبة دولية فعالة، وهو الأمر الذي لا يزال يمثل الغاية النهائية لجميع الجهدات التي تبذل في ميدان نزع السلاح. وينبغي أن تجري مفاوضات بشأن نزع السلاح العام الكامل في نفس وقت إجراء مفاوضات بشأن تدابير جزئية لنزع السلاح. وهذا الغرض تضطلع لجنة نزع السلاح بإعداد برنامج شامل لنزع السلاح يضم جميع التدابير التي يعتقد أنها مستصوبية لضمان تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة في عالم يسوده السلم والأمن الدوليان، ويتعزز ويتوطد فيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وينبغي أن يتضمن البرنامج الشامل إجراءات مناسبة لضمان إبقاء الجمعية العامة على علم تام بالتقدم المُحرز في المفاوضات، بما في ذلك تقييم الحالة عند الإقصاء والقيام، على وجه الخصوص، بإستعراض مستمر لتنفيذ البرنامج.

١١٠ - وينبغي أن يرافق التقدم في مجال نزع السلاح إتخاذ تدابير لتعزيز المؤسسات المختصة بحفظ السلم وتسوية المنازعات الدولية بوسائل سلمية. وفي أثناء تنفيذ برنامج نزع السلاح العام الكامل وبعد ذلك، ينبغي أن تُتَّخذ، وفق مبادئ، ميثاق الأمم المتحدة التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك إلتزام الدول بأن تضع تحت تصرف الأمم المتحدة القوة البشرية المتفق عليها الضرورية لتشكيل قوة دولية للسلم يتم تجهيزها بأنواع متفق عليها من الأسلحة. وينبغي أن تكفل الترتيبات الموضعية لاستعمال هذه القوة تكين الأمم المتحدة من الردع أو القمع الفعال لأي تهديد بالسلاح أو إستعمال له إنطلاقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

١١١ - وإن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة لن يسمح بأن يكون تحت تصرف الدول سوى تلك القوات والأسلحة والمرافق والمنشآت غير النووية التي يتفق على

١٠١ - وينبغي التعريف، على وجه الخصوص، بالوثيقة الختامية للدورة الإستثنائية العاشرة.

١٠٢ - وتعلن الجمعية العامة الأسبوع الذي يبدأ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وهو يوم تأسيس الأمم المتحدة، أسبوعاً يُكرّس لتعزيز أهداف نزع السلاح.

١٠٣ - ولتشجيع الدراسة والبحث بشأن نزع السلاح، ينبغي لمركز الأمم المتحدة لنزع السلاح أن يضاعف أنشطته في مجال تقديم المعلومات عن سباق التسلح ونزع السلاح. وكذلك فإنّ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مطالبة بأن تضاعف أنشطتها الهدفية إلى تيسير البحوث والمنشورات المتعلقة بنزع السلاح، والداخلة في ميادين اختصاصها، ولا سيما في البلدان النامية، وأن تنشر نتائج مثل هذه البحوث.

١٠٤ - وخلال عملية نشر المعلومات هذه عن التطورات الحاصلة في ميدان نزع السلاح في جميع البلدان، ينبغي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر أن تزيد مشاركتها عن طريق توثيق الاتصال بينها وبين الأمم المتحدة.

١٠٥ - وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على أن تضمن تدفق المعلومات بشكل أفضل فيما يتعلق بمختلف جوانب نزع السلاح لتجنب نشر معلومات زائفه أو مغرضة فيما يتصل بالتسليح، وعلى أن تُركّز على خطر تصاعد سباق التسلح وعلى الحاجة إلى تحقيق نزع سلاح عام كامل في ظل مراقبة دولية فعالة.

٦ - وبغية المساعدة في إيجاد تفهم ووعي أكبر بالمشاكل الناجمة عن سباق التسلح، وبالنسبة إلى نزع السلاح، فإنّ الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مطالبة بالمسارعة إلى إتخاذ خطوات لوضع برامج تعليمية لدراسات نزع السلاح والسلم في جميع المستويات.

١٠٧ - وترحب الجمعية العامة بمبادرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى التخطيط لعقد مؤتمر عالمي بشأن تدريس نزع السلاح، وفي هذا الصدد تحت هذه المنظمة على توسيع نطاق برنامجها الهدف إلى تطوير تدريس نزع السلاح بوصفه مجال دراسة متميز، وذلك عن طريق القيام، في مجلة أمور، بإعداد كتب مطالعه إرشادية للمدرسين، وكتب دراسية، وكتب مطالعة، ومواد سمعية - بصرية. وينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ كل ما يمكن من تدابير لتشجيع إدماج هذه المواد في المناهج الدراسية لعاهدها التعليمية.

الأمم المتحدة تصل إلى جميع أعضاء المنظمة، بجميع جهود نزع السلاح التي تبذل خارج نطاق رعايتها على الأليس ذلك سير المفاوضات.

١١٥ - ولقد كانت الجمعية العامة، وينبغي أن تظل، هيئة التداول الرئيسية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح، وينبغي لها أن تبذل كل جهد لتيسير تنفيذ تدابير نزع السلاح. وينبغي أن يُدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة وما يليها من دورات بند مُعثُون "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي إعتمتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة".

١١٦ - وينبغي أن تخضع مشاريع إتفاقيات نزع السلاح المتعددة الأطراف للإجراءات المعتادة المعمول بها في قانون المعاهدات. وينبغي أن يكون ما يُقدم منها إلى الجمعية العامة للأعتماد خاضعاً للاستعراض الكامل من جانب الجمعية العامة.

١١٧ - وينبغي للجنة الأولى للجمعية العامة ألا تتناول مستقبلاً سوى المسائل المتعلقة بنزع السلاح وما يتصل بها من مسائل الأمن الدولي.

١١٨ - وتشيء الجمعية العامة هيئة لنزع السلاح تتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة، لكي تخلف اللجنة المنشأة أصلاً بوجوب القرار ٥٠٢ (٦-٦) المؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، وتقرر ما يلي :

(أ) تكون هيئة نزع السلاح هيئة تداولية، وجهازاً فرعياً للجمعية العامة وتكون وظيفتها هي دراسة مختلف المشاكل القائمة في ميدان نزع السلاح ووضع توصيات بشأنها ومتابعة ما يتصل بالموضوع من قرارات وتوصيات الدورة الإستثنائية المكرسة لنزع السلاح. وينبغي هيئة نزع السلاح، في جملة أمور، أن تنظر في عناصر برنامج شامل لنزع السلاح لتقديمها كتوصيات إلى الجمعية العامة وعن طريقها إلى الهيئة التفاوضية، ألا وهي لجنة نزع السلاح؛

(ب) تعمل هيئة نزع السلاح وفقاً لمواد النظام الداخلي التي تتعلق بإنجاز الجمعية العامة مع إدخال التعديلات التي تراها الهيئة ضرورية، وتبذل كل ما في وسعها لضمان أن يكون إتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية بتوافق الآراء قدر المستطاع؛

(ج) ترفع هيئة نزع السلاح تقريراً سنوياً إلى الجمعية

أنها ضرورية لحفظ النظام الداخلي وحماية الأمن الشخصي للمواطنين مع تكين الدول من دعم قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة وتزويدها بقوى بشرية متافق عليها.

١١٢ - وبالإضافة إلى مختلف المسائل التي يتناولها برنامج العمل هذا، توجد بعض مسائل أخرى تسمى بأهمية أساسية تَبيَّن تعذر التوصل بشأنها إلى نتائج متفق عليها ومرضية. وذلك بسبب ما تسمى به القضايا التي تتخطى عليها من تعقيد وقصر الوقت المتاح للدورة الإستثنائية، وهذا تم تناولها بعبارات جدعاً عامة وفي بعض حالات لم يتم تناولها في البرنامج على الإطلاق. بيد أنه ينبغي التشديد على أن تبادل الآراء الذي تم في الجمعية العامة قد تمخض عن عدد من المناهج المحددة لتناول هذه المسائل، مما سُيَمَّلُ، دون شك، الاستمرار في دراسة المشاكل ذات الصلة والتفاوض بشأنها في أجهزة نزع السلاح المختصة.

رابعاً - أجهزة نزع السلاح

١١٣ - مع أن نزع السلاح، ولا سيما في الميدان النووي، أصبح ضرورة لبقاء البشرية ولازالة خطر الحرب النووية، لم يحرز في هذا المضمار سوى تقدم ضئيل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبجانب الحاجة إلى ممارسة الإرادة السياسية، ينبغي الانتفاع بالأجهزة الدولية إتفاعاً أكثر فعالية وكذلك تحسينها كيما يتتسنى تنفيذ برنامج العمل ومساعدة الأمم المتحدة في أداء دورها في مجال نزع السلاح. وبالرغم من بذل المجتمع الدولي كل ما في وسعه من جهود، عجزت الأجهزة القائمة عن تحقيق نتائج كافية. وهناك، لذلك، حاجة ماسة إلى تشريع أجهزة نزع السلاح القائمة وإلى إنشاء محافل مناسبة لمداولات ومفاوضات نزع السلاح تسمى بطبع تمثيلي أفضل. ويلزم، لتحقيق الفعالية القصوى، أن يكون ثمة نوعان من الهيئات في ميدان نزع السلاح - تداولية وتفاوضية - وينبغي تمثيل جميع الدول الأعضاء في الهيئات التداولية، بينما يحسُّن، تيسيراً لحسن سير الأمور، أن تكون عضوية الهيئات التفاوضية صغيرة نسبياً.

١١٤ - وللأمم المتحدة، وفقاً للميثاق، دور أساسي ومسؤولية كبيرة في ميدان نزع السلاح. ومن ثم ينبغي لها أن تقوم بدور أنشط في هذا الميدان، ولكي تؤدي الأمم المتحدة وظائفها بفعالية ينبغي لها أن تُيسَّر وتشجع جميع تدابير نزع السلاح - الانفرادية، أو الثنائية، أو الإقليمية، أو المتعددة الأطراف - وأن تبقى على علم تام، عن طريق الجمعية العامة أو أي قناعة مناسبة أخرى من فنوات

(د) المناوبة بين جميع الأعضاء في رئاسة اللجنة على أساس شهري :

(هـ) إعداد جدول أعمالها مع مراعاة توصيات الجمعية العامة لها والإقتراحات التي تقدم من أعضاء اللجنة :

(و) تقديم تقرير إلى الجمعية العامة سنويًا أو على فترات أكثر توافرًا، حسب الاقتضاء، وتزويد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أساس منتظم بوثائقها الرسمية وغيرها من الوثائق المناسبة :

(ز) وضع ترتيبات لقيام الدول التي يعنيها الأمر من غير أعضاء اللجنة بتقديم مقتراحات مكتوبة أو وثائق عمل إلى اللجنة بشأن تدابير نزع السلاح التي تجري بشأنها مفاوضات في اللجنة، والإشتراك في مناقشة موضوع هذه المقتراحات أو وثائق العمل :

(ح) دعوة الدول التي ليست أعضاء في اللجنة، بناءً على طلبها، إلى إبداء آرائها أمام اللجنة عند بحث مسائل تُعنى بها هذه الدول بصفة خاصة :

(ط) فتح جلساتها العامة للجمهور ما لم يتقرر غير ذلك.

١٢١ - ويكن أيضًا لفاوضات نزع السلاح الثانية والإقليمية أن تلعب دوراً هاماً وأن تُيسّر التفاوض بشأن عقد إتفاقات متعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح.

١٢٢ - وينبغي عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في أقرب وقت مناسب تشارك فيه جميع الدول ويجري التحضير له تحضيراً كافياً.

١٢٣ - ولتمكن الأمم المتحدة منمواصلة أداء دورها في ميدان نزع السلاح وتنفيذ المهام الإضافية المُسندة إليها من هذه الدورة الإستثنائية، ينبغي تعزيز مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح بالشكل المناسب وتوسيع نطاق مهامه البحثية والإعلامية بالتالي. وينبغي أيضاً للمركز أن يأخذ في الاعتبار التام الإمكانيات التي تتيحها الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات والبرامج الداخلية في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدراسات والمعلومات المتعلقة بنزع السلاح. وينبغي للمركز أيضاً أن يزيد إتصالاته مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأبحاث نظراً لما تقوم به من دور قيّم في ميدان نزع السلاح. ويمكن أيضاً تشجيع هذا الدور بما قد يعتبر مناسباً من طرق أخرى.

١٢٤ - ويرجى من الأمين العام أن يُنشئ مجلساً إستشارياً

العامية. وتقديم تقريراً عن الأمور التنظيمية إلى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها الثالثة والثلاثين : وفي عام ١٩٧٩ ، تجتمع هيئة نزع السلاح لفترة لا تتجاوز أربعة أسابيع، على أن تُحدّد مواعيد الاجتماع في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة :

(د) يوفر الأمين العام ما يلزم من الخبراء والموظفين لأداء وظائف الهيئة على الوجه الفعال.

١١٩ - وينبغي أن تُعقد دورة إستثنائية ثانية للجمعية العامة مكرّسة لنزع السلاح في تاريخ تقريره الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين.

١٢٠ - ولا تغيب عن الجمعية العامة الأعمال التي قامت بها هيئة التفاوض الدولية التي تجتمع منذ ١٤ آذار/مارس ١٩٦٢ ، كما لا تغيب عنها الأعمال الكثيرة والعاجلة التي ما يزال يتعين إنجازها في ميدان نزع السلاح. والجمعية العامة على وعي عميق بالحاجة المستمرة إلى وجود محفل واحد متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، يكون محدود العدد وُسْتَخدَم فيه القرارات بتوافق الآراء. وهي تُعلّق أهمية كبيرة على إشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في هيئة تفاوض مشكلة حسب الأصول، هي لجنة نزع السلاح. وترحب الجمعية العامة بالإتفاق الذي تم التوصل إليه بعد إجراء مشاورات مناسبة بين الدول الأعضاء في أثناء الدورة الإستثنائية للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح، وهو الإنفاق الذي يقضي بأن تفتح عضوية لجنة نزع السلاح للدول الحائزة للأسلحة النووية، ولعدد يتراوح بين إثنين وثلاثين وخمس وثلاثين من دول أخرى يتم اختيارها بالتشاور مع رئيس الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة : وبأن تستعرض عضوية لجنة نزع السلاح على فترات منتظمة : وبأن يتولى البلد الذي يرد إسمه في أول قائمة العضوية المرتبة هجائيًا دعوة لجنة نزع السلاح إلى الانعقاد في جنيف في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ : وبأن تقوم لجنة نزع السلاح بما يلي :

(أ) تصريف أعمالها بتوافق الآراء :

(ب) إعتماد نظامها الداخلي :

(ج) رجاء الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقوم، بعد الشاور مع لجنة نزع السلاح، بتعيين أمين لها، يكون أيضاً ممتلاً شخصياً له، لمساعدة اللجنة ورئيسها في تنظيم أعمال اللجنة وجدواها الزمنية :

(أ) نص قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني بشأن موقف رومانيا من نزع السلاح وفي المقام الأول نزع السلاح النووي، المتخذ في ٩ أيار/مايو^(١٥)؛

(ب) آراء الحكومة السويسرية بشأن المشاكل التي ستناقش في دورة الجمعية العامة الإستثنائية العاشرة^(١٦)؛

(ج) مقترنات إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية بشأن تدابير عملية لوقف سباق التسلح^(١٧)؛

(د) مذكرة من فرنسا بشأن إنشاء وكالة دولية للتتابع لأرضية الاصطناعية المخصصة للرقابة^(١٨)؛

(هـ) مذكرة من فرنسا بشأن إنشاء معهد دولي لبحوث نزع السلاح^(١٩)؛

(و) اقتراح من سري لانكا بشأن إنشاء سلطة عالمية لنزع السلاح^(٢٠)؛

(ز) ورقة عمل مقدمة من جمهورية ألمانيا الاتحادية عنوانها "إسهام في التحقق الإهتزازي من حظر التجارب شامل"^(٢١)؛

(ح) ورقة عمل مقدمة من جمهورية ألمانيا الاتحادية عنوانها "دعوة لحضور حلقة دراسية دولية بجمهورية ألمانيا الاتحادية عن موضوع التتحقق فيما يخص الأسلحة الكيميائية"^(٢٢)؛

(ط) ورقة عمل مقدمة من الصين بشأن نزع السلاح^(٢٣)؛

(ي) ورقة عمل مقدمة من جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن مناطق تدابير بناء الثقة كخطوة أولى نحو الإعداد لاتفاقية عالمية بشأن هذه التدابير^(٢٤)؛

من أشخاص بارزين، يتم اختيارهم على أساس خبرتهم الفنية الشخصية ومع مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، لإسداء المشورة إليه بشأن مختلف نواحي الدراسات التي سيجري إعدادها تحت رعاية الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك وضع برنامج لهذه الدراسات.

* * *

١٢٥ - وتلاحظ الجمعية العامة بارتياح أن الإشتراك النشط من جانب الدول الأعضاء في النظر في بنود جدول أعمال الدورة الإستثنائية، وكذلك الاقتراحات والمقترنات التي قدمتها تلك الدول والتي إنعكست إلى حد بعيد في الوثيقة الختامية قد أسهمت جميعها إسهاماً فهماً في أعمال الدورة الإستثنائية وفي الوصول بها إلى نتيجة إيجابية. وبما أنَّ عدداً من تلك الاقتراحات والمقترنات^(١٤)، التي أصبحت جزءاً لا يتجرأ من أعمال الدورة الإستثنائية للجمعية العامة يستحق التمعن والتدقيق في دراسته، مع مراعاة التعليقات والملحوظات الكثيرة التي أبديت سواء في المناقشة العامة في الجلسات العامة أو في مداولات اللجنة المخصصة للدورة الإستثنائية العاشرة يُرجى من الأمين العام أن يُحيل إلى المهنئات التدابيرية والتفاوضية المناسبة المعنية بمسائل نزع السلاح جميع الوثائق الرسمية للدورة الإستثنائية المكررة لنزع السلاح، مشفوعة بهذه الوثيقة الختامية وذلك وفقاً للتوصيات التي قد تعتمدتها الجمعية في دورتها الثالثة والثلاثين. وفيما يلي قائمة بعض الاقتراحات التي قدمت إلى الدورة الإستثنائية للنظر فيها :

(١٤) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الإستثنائية العاشرة، الجلسات العامة، الجلسات ١ إلى ٢٥ : والمرجع نفسه، الدورة الإستثنائية العاشرة، الملحق رقم ١ (A/S-10/1)، والملحق رقم ٢ (A/S-10/2)، وCorr.1، والملحق رقم ٢ ألف (A/S-10/2/Add.1/Rev.1)، والملحق رقم ٣ (Corr.1 A/S-10/3) : والمرجع نفسه، الدورة الإستثنائية العاشرة، المرفقات، البند ٧ من جدول الأعمال، الوثيقة ١٠ (A/S-10/10) : والمرجع نفسه، الدورة الإستثنائية العاشرة، اللجنة المخصصة للدورة الإستثنائية العاشرة، الجلسات ١ إلى ١٦ : والمرجع نفسه، اللجنة المخصصة للدورة الإستثنائية العاشرة، كراسة الدورة، التصويب: Corr.1, A/S-10/7.Add.1, Corr.1, A/S-10/6.A/S-10/5, Corr.1, A/S-10/12, A/S-10/17, A/S-10/11-14, A/S-10/9, A/S-10/8, A/S-10/1 و Add.1 و Add.2 . A/S-10/8 و Add.1 و Add.2 . A/S-10/AC.1/10 . Add.1 و A/S-10/AC.1/9 . A/S-10/AC.1/1-8 . A/S-10/AC.1/10 . Add.1 و A/S-10/AC.1/9 . A/S-10/AC.1/1-8 . Corr.1, A/S-10/AC.1/26, A/S-10/AC.1/13-25, Corr.1, A/S-10/AC.1/12 . Corr.1, A/S-10/AC.1/37 . A/S-10/AC.1/27-36 . Corr.1 و Rev.1 . A/S-10/AC.1/27-36 . Corr.1 و Rev.1 . A/S-10/AC.1/L.1 : A/S-10/AC.1/38-40 . Rev.1 و Rev.1 . A/S-10/AC.1/L.1 و Rev.1 . A/S-10/AC.1/L.2-17 .

. A/S-10/14 (١٥)

. A/S-10/AC.1/2 (١٦)

. A/S-10/AC.1/4 (١٧)

. A/S-10/AC.1/7 (١٨)

. A/S-10/AC.1/8 (١٩)

. Add.1 A/S-10/AC.1/9 (٢٠)

. Corr.1 A/S-10/AC.1/12 (٢١)

. A/S-10/AC.1/13 (٢٢)

. A/S-10/AC.1/17 (٢٣)

. A/S-10/AC.1/20 (٢٤)

- (ق) مذكورة من ليبريا معنونة "إعلان متعلق بفلسفة جديدة بشأن نزع السلاح" (٢٣) :
- (ر) البيانات اللذان أدلّ بها مثلاً الصين في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٨ بشأن مشروع الوثيقة الختامية للدورة الإستثنائية العاشرة (٢٤) :
- (ش) إقتراح مقدم من رئيس جمهورية قبرص لإعلان جمهورية قبرص بأكملها منطقة لاعسكرية ومنزوعة السلاح وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة (٢٥) :
- (ت) إقتراح من كوستاريكا بشأن المعايير الاقتصادية والاجتماعية لإيقاف سباق التسلح (٢٦) :
- (ث) تعديلات مقدمة من الصين لمشروع الوثيقة الختامية للدورة الإستثنائية العاشرة (٢٧) :
- (خ) إقتراحات من كندا لتنفيذ إستراتيجية كبح سباق التسلح النووي (٢٨) :
- (ذ) مشروع قرار مقدم من إثيوبيا، وقبرص، والهند بشأن الحاجة المُلحة إلى وقف المزيد من تجربة الأسلحة النووية (٢٩) :
- (ض) مشروع قرار مقدم من إثيوبيا والهند بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية (٣٠) :
- (أأ) إقتراح من بلدان عدم الانحياز بشأن إنشاء منطقة سلم في البحر الأبيض المتوسط (٣١) :
- (ب ب) إقتراح من حكومة السنغال بشأن فرض ضريبة على الميزانيات العسكرية (٣٢) :
- (ك) إقتراح مقدم من إيرلندا بدراسة إمكانية وضع نظام للحوافز لتشجيع مراقبة الأسلحة ونزع السلاح (٢٥) :
- (ل) ورقة عمل مقدمة من رومانيا بشأن عرض شامل للمقترحات في ميدان نزع السلاح (٢٦) :
- (م) إقتراح مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إنشاء قوة إحتياطية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ويشأن إتخاذ تدابير لبناء الثقة وتحقيق الاستقرار في مختلف المناطق، بما في ذلك الإخطار بالمناورات، ودعوة مراقبين لحضور المناورات، وأجهزة للأمم المتحدة لدراسة وتشجيع هذه التدابير (٢٧) :
- (ن) إقتراح من أوروجواي بشأن إمكانية إنشاء هيئة معنية بعلوم الحرب (٢٨) :
- (س) إقتراح من ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، وإيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وكندا، ولكسنبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والتزويج، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان بشأن تعزيز الدور الأمني للأمم المتحدة في التسوية السلمية للمنازعات وصيانة السلم (٢٩) :
- (ع) مذكورة من فرنسا بشأن إنشاء صندوق دولي لنزع السلاح من أجل التنمية (٣٠) :
- (ف) إقتراح من التزويج معنون "تقييم أثر الأسلحة الجديدة على الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح" (٣١) :
- (ص) مذكورة شفوية يُحال بموجبها نص وقعه في واشنطن في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٨ وزراء خارجية الأرجنتين وأكوادور وبنا وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا يؤكدون فيه من جديد مبادئ إعلان آياكوتشو بخصوص الحد من الأسلحة التقليدية (٣٢) :
-
- | | | | |
|---|------|------------------------------------|------|
| . A/S-10/AC.1/35 | (٣٣) | . A/S-10/AC.1/21 | (٢٥) |
| . A/S-10/AC.1/36 | (٣٤) | . A/S-10/AC.1/23 | (٢٦) |
| . A/S-10/AC.1/39 | (٣٥) | . A/S-10/AC.1/24 | (٢٧) |
| . A/S-10/AC.1/40 | (٣٦) | . A/S-10/AC.1/25 | (٢٨) |
| . A/S-10/AC.1/L.7 , . A/S-10/AC.1/L.2-4 , . A/S-10/AC.1/L.8 , . | (٣٧) | . Corr.2 , Corr.1 , A/S-10/AC.1/26 | (٢٩) |
| . A/S-10/AC.1/L.6 | (٣٨) | . A/S-10/AC.1/28 | (٣٠) |
| . A/S-10/AC.1/L.10 | (٣٩) | . A/S-10/AC.1/31 | (٣١) |
| . A/S-10/AC.1/L.11 | (٤٠) | . A/S-10/AC.1/34 | (٣٢) |
| . A/S-10/AC.1/37 | (٤١) | | |
| المرجع نفسه ، الفقرة . ٧٢ | (٤٢) | | |
| المرجع نفسه ، الفقرة . ١٠١ | | | |

يتعلق بأجهزة التداول والتفاوض ، وتشق في أن هذه الأجهزة ستضطليع بمهامها بطريقة فعالة .

١٢٨ - وأخيراً، ينبغي ألا يغرب عن البال أنَّ عدد الدول التي إشتركت في المناقشة العامة، وكذلك ارتفاع مستوى التمثيل وعمق هذه المناقشة ونطاقها، أمور لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح. فقد تكلم في الجمعية العامة عدد من رؤساء الدول أو الحكومات، وبالإضافة إلى ذلك، أرسل رؤساء دول أو حكومات آخرن رسائل إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وأعربوا عن ثباتهم الطيبية بنجاحها. كما أسلَّم عدد من كبار موظفي الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات والبرامج الداخلة في منظومة الأمم المتحدة، ومتحدثون باسم خمس وعشرين منظمة غير حكومية وستة معاهد بحوث إسهاماً قيِّماً في أعمال الدورة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي التأكيد على أنَّ الدورة الاستثنائية لا تمثل النهاية، بل هي بالأحرى بداية مرحلة جديدة في جهود الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح.

١٢٩ - والجمعية العامة مقتنة بأن المناقشات التي دارت بشأن مشاكل نزع السلاح في الدورة الإستثنائية وكذلك الوثيقة الختامية للدورة ستجذب إهتمام جميع الشعوب، وسيعزّزان من تع blietة الرأي العام العالمي وسيعطيان دفعة قوية إلى الأمم لقضية نزع السلاح.

الجلسة العامة ٢٧

۳۰ حزیران / یونیه ۱۹۷۸

*

六

وفي وقت لاحق، أنهى رئيس الجمعية العامة إلى الأمين العام^(٤٨) أنَّ باب العضوية في لجنة نزع السلاح، المشار إليها في الفقرة ١٢٠ من القرار الوارد أعلاه، سيُفتح للدول الحائزة للأسلحة النووية وللدول الخمس والثلاثين التالية أسماؤها: إثيوبيا، الأرجنتين، استراليا، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، إندونيسيا، إيران، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بورما، بولندا، بيرو، تشيكوسلوفاكيا، الجزائر، الجمهورية الديمقرatطية الألمانية، رومانيا، زائير، سري لانكا، السويد، فنزويلا، كندا، كوبا، كينيا، مصر، المغرب، المكسيك، مونغوليا، نيجيريا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، بوغوسلافيا.

(ج ج) إقتراح من النمسا بإحالته ورقة العمل A/AC.187/109 إلى الدول الأعضاء والتأكد من آرائها بشأن موضوع التحقق^(٤٣)؛

(دد) إقتراح من البلدان غير المنحازة بإزالة القواعد العسكرية الموجودة في أقاليم أجنبية وسحب القوات الأجنبية من تلك الأقاليم (٤٤) ؛

(هـ) إقتراح من المكسيك بفتح حساب مخصص على أساس مؤقت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستخدام الأموال الموقّرة نتيجة لتدابير نزع السلاح في أغراض التنمية^(٤٥)؛

(و و) إقتراح من إيطاليا بشأن دور مجلس الأمن في ميدان نزع السلاح وفقاً لل المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة (٤٦) :

(زز) إقتراح من هولندا بشأن إجراء دراسة حول إنشاء منظمة دولية لمنع السلاح^(٤٧)

١٢٦ - وإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، إذ تقرُّ هذه الوثيقة الختامية ، تؤكدَ رسمياً من جديد عزيمها على أن تعمل من أجل نزع السلاح العام الكامل ، وعلى أن تبذل مزيداً من الجهد الجماعي الهدف إلى تعزيز السلم والأمن الدولي ؛ وإزالة خطر الحرب ، وخاصة الحرب النووية ؛ وتنفيذ تدابير عملية ترمي إلى وقف سباق التسلح وعكس إتجاهه ؛ وتعزيز إجراءات التسوية السلمية للمنازعات ؛ وتحفيض المصروفات العسكرية وإستخدام الموارد الموفرة على هذا النحو بطريقة تساعد على تعزيز رفاه جميع الشعوب وتحسين الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية .

١٢٧ - وُشعب الجمعية العامة عن إرتياحها لأن المقتراحات التي قدمت إلى دورتها الإستثنائية المكرّسة لنزع السلاح، والمداولات التي أجريت بشأنها، قد مكّنتها من أن تؤكّد من جديد وأن تحدّد في هذه الوثيقة الختامية، سواء في الإعلان أو في برنامج العمل أو في كلّيّها، مجموعة من المبادئ والأهداف والأولويّات والإجراءات الأساسية لتنفيذ المقاصد المذكورة أعلاه - كما ترحب الجمعية العامة بالمقترنات الهامة التي وفق عليها في

^{٤٣} المجمع نفسه، الفقرة ١١٣.

(٤٤) المجمع نفسه، الفقة ١٢٦

(٤٥) الفقة ، نفسه . المجمع

٤٦) (الجوانب والذات

رابعاً - المقررات

المحتويات

رقم المقرر	العنوان	البلد	تاريخ إتخاذ المقرر	الصفحة
ألف - الانتخابات والتعيينات
د إ - ١١/١٠	تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض (A/S-10/PV.1 ، الفقرة ٥)	(٢)	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨	٢١
د إ - ١٢/١٠	إنتخاب رئيس الجمعية العامة (A/S-10/PV.1 ، الفقرة ١٤)	٤	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨	٢٢
د إ - ١٣/١٠	إنتخاب رؤساء اللجان الرئيسية (A/S-10/PV.1 ، الفقرة ٥٣)	٥	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨	٢٢
د إ - ١٤/١٠	إنتخاب نواب رئيس الجمعية العامة (A/S-10/PV.1 ، الفقرة ٥٦)	٥	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨	٢٢
د إ - ١٥/١٠	إنتخاب أعضاء مكتب اللجنة المخصصة للدورة الإستثنائية العاشرة (A/S-10/PV.1 ، الفقرة ٧٨)	٥	٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨	٢٣
باء - مقررات أخرى
د إ - ٢١/١٠	إنشاء اللجنة المخصصة للدورة الإستثنائية العاشرة (A/S-10/PV.1 ، الفقرة ٥٨)	٥	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨	٢٣
د إ - ٢٢/١٠	تقرير اللجنة التحضيريةلدورة الجمعية العامة الإستثنائية المُكرّسة لنزع السلاح (A/S-10/1 : A/S-10/١ ، الفقرة ١١٧)	٦	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨	٢٤
د إ - ٢٣/١٠	إقرار جدول الأعمال وتوزيع بنوده (A/S-10/١٠ : A/S-10/١٠ ، الفقرة ١١٩)	٧	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨	٢٤
د إ - ٢٤/١٠	إحالـة مشروع قرار إلى الدورة الثالثة والتلـاتين (A/S-10/٢٣ : A/S-10/٢٣ ، الفقرة ٢٢)	١١ و ٩	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨	٢٤

ألف - الانتخابات والتعيينات

د إ - ١١/١٠ تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨، أن تشكّل لجنة وثائق التفويض للدورة الإستثنائية العاشرة، المعينة وفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، من نفس الأعضاء الذين تشكّلت منهم هذه اللجنة خلال الدورة الثانية والتلـاتين.

ونتيجة لذلك، تم تكوين اللجنة من الدول الأعضاء التالية: إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية، أكوادور، الصين، فيجي، كندا، مدغشقر، نيبال، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

د إ - ١٢/١٠ - إنتخاب رئيس الجمعية العامة^(٤٩)

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨، أن يتولى السيد لازار موسوف (يوجوسلافيا)، رئيس الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة، رئاسة الدورة الإستثنائية العاشرة.

د إ - ١٣/١٠ - إنتخاب رؤساء اللجان الرئيسية^(٤٩)

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨، أن يتولى رؤساء اللجان الرئيسية للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة رئاسة اللجان الرئيسية في الدورة الإستثنائية العاشرة، علماً بأن رئيس كل من اللجنة السياسية الخاصة، واللجنة الثالثة واللجنة الرابعة سيقوم مقامه عضو من وفده.

ونتيجة لذلك، إنترخب الأشخاص التالية أسماؤهم رؤساء للجان الرئيسية :

اللجنة الأولى : السيد فرانك ادموند بوتن (غانانا) ،

اللجنة السياسية الخاصة : السيد بيتر فلورين (الجمهورية الديموقراطية الألمانية) ،

اللجنة الثانية : السيد بيتر يانكوفيتش (النمسا) ،

اللجنة الثالثة : السيد دونالد أ. ميلز (جامايكا) ،

اللجنة الرابعة : السيد طاهر الحسامي (الجمهورية العربية السورية) ،

اللجنة الخامسة : السيد مرتضى طليعه (إيران) ،

اللجنة السادسة : السيد انريكي غافيريا (كولومبيا) ،

د إ - ١٤/١٠ - إنتخاب نواب رئيس الجمعية العامة^(٤٩)

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨، أن يستمر نواب رئيس الجمعية العامة للدورة الثانية والثلاثين في القيام بنفس المهمة في الدورة الإستثنائية العاشرة.

ونتيجة لذلك، إنترخب النواب السبعة عشر لرئيس الجمعية العامة من ممثلي الدول الأعضاء التالية : إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، أكوادور، إندونيسيا، بيرو، الدامارك، سيراليون، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قبرص، ليسوتو، مدغشقر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن الديمقراطية.

(٤٩) وفقاً لل المادة ٣٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يتتألف المكتب من رئيس الجمعية، ونوابه السبعة عشر، ورؤساء اللجان الرئيسية السبع. أظر كذلك الفقرة الفرعية (أ) من المفرد إ - ٢١/١٠.

د) - انتخاب أعضاء مكتب اللجنة المخصصة

^(٥٠) لدوره الاستثنائية العاشرة

قامت الجمعية العامة، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨ ، بانتخاب رئيس اللجنة المخصصة للدورة الاستثنائية العاشرة.

وقد انتخبت اللجنة المخصصة ، في جلستها الأولى المعقدة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨ ،
أعضاء مكتبه الآخرين .

2

* * *

ونتيجة لذلك إنُتُخب الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في مكتب اللجنة المخصصة :
الرئيس :

السيد كارلوس ا. رئيس دى روساس (الأرجنتين) .

نواب الرئيس :

لسید موتا اوغیسو (الیابان) .

السيد جورج بابولياس (اليونان)،

السيد ياكسا بيتر يتش (يوغوسلافيا) .

السيد مالكولم ج. س. تبلتون (نيوزيلندا).

لیتل سلسلہ اولیاء (نیجریا)،

لـسـيد دـيفـيدـسـون لـ. هـيـورـن (جـزـرـ الـيـهـامـا) ،

لسد فریدون هوفیدا (ایران) ،

لسد هنر نک ماد و سیک (بولندا) .

المقدمة

لسيد عبد القادر بن إسماعيل (الجزائر).

ياء - مُقَرَّاتٌ أخْرَى

د ١ - ٢١/١٠ - إنشاء اللجنة المخصصة للدورة الاستثنائية العاشرة^(٥١)

: فرّرت الجمعية العامة، في جلستها العامة الأولى المقودة في ٢٣ آيار/مايو ١٩٧٨

(أ) إنشاء لجنة مخصصة للدورة الاستثنائية العاشرة ، تكون لجنة جامعة لها رئيس

(٥٠) أنظر كذلك المفردات - ٢١/٨٠

(٥١) (١٥/١٠) أنظر كذلك المفردات.

تنتخب الجمعية العامة، وثانية نواب للرئيس ومقرر، ومنح رئيس هذه اللجنة، خلال مدة الدورة، كامل حقوق العضوية في مكتبها، بما في ذلك حق التصويت:

(ب) ترك أمر تشكيل أفرقة عاملة، حسب الاقتضاء، للجنة المخصصة.

د إ - ٢٢/١٠ - تقرير اللجنة التحضيرية لدوره الجمعية العامة الإستثنائية

المُكرّسة لنزع السلاح

اعتمدت الجمعية العامة، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨، توصيات اللجنة التحضيرية لدوره الجمعية العامة الإستثنائية **المُكرّسة لنزع السلاح**، الواردة في الفقرات من ٤٥ إلى ٥٣ من تقريرها^(٥٢)

د إ - ٢٣/١٠ - إقرار جدول الأعمال وتوزيع بنوده

أقرت الجمعية العامة، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨، جدول أعمال دورتها الإستثنائية العاشرة^(٥٣)

وفي الجلسة ذاتها قررت الجمعية العامة:

(أ) إحالة البند ٨ إلى الجمعية بكامل هيئتها؛

(ب) إحالة البند من ٩ إلى ١٢ إلى اللجنة المخصصة لدوره الإستثنائية العاشرة، مع تكليفها بهمة النظر في جميع الاقتراحات المقدمة تحت هذه البنود، بما في ذلك مشروع الوثيقة الختامية الذي أورده اللجنة التحضيرية في الفقرة ٥٤ من تقريرها^(٥٤)، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة.

د إ - ٢٤/١٠ - إحالة مشروع قرار إلى الدورة الثالثة والثلاثين

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٢٧ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨، أن تُحال إلى دورتها الثالثة والثلاثين النظر في مشروع القرار الذي قدمته الأردن، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، البحرين، بولندا، بنن، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، السودان، الصومال، العراق، عُمان، فيتنام، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، مالي، مالطا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن، اليمن الديمقراطية^(٥٤).

(٥٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الإستثنائية العاشرة، الملحق رقم ١ (A/S-10/1)، المجلد الأول.

أما التوصيات الواردة في الفقرات من ١٧ إلى ٣٢ من تقرير اللجنة التحضيرية، فإن الجمعية العامة كانت قد إعتمتها في دورتها الثانية والثلاثين (القرار ٨٨/٣٢ ياء).

(٥٣) A/S-10/20 : انظر الفرع أول.

(٥٤) A/S-10/AC.1/L.1/Rev.1

المرفق

ثبت القرارات والمقررات

يشتمل هذا الثبت على جميع القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الإستثنائية العاشرة.

القرارات

رقم القرار	العنوان	البند	المجلس العامة	تاريخ إتخاذ القرار	التصويت*	الصفحة
د إ - ١/١٠	وثائق تفويض الممثلين في الدورة الإستثنائية العاشرة للجمعية العامة	٣ (ب)	ال السادسة والعشرون	٢٨ حزيران/يونيه ١٩٧٨
د إ - ٢/١٠	الوثيقة الختامية للدورة الإستثنائية العاشرة للجمعية العامة	٩ و ١٠	ال السابعة والعشرون	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨
١١ و ١٢

المقررات

رقم المقرر	العنوان	البند	المجلس العامة	تاريخ إتخاذ المقرر	التصويت	الصفحة
ألف - الانتخابات والتعيينات
د إ - ١١/١٠	تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض	٣ (أ)	الأولى	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨
د إ - ١٢/١٠	انتخاب رئيس الجمعية العامة	٤	الأولى	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨
د إ - ١٣/١٠	انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية	٥	الأولى	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨
د إ - ١٤/١٠	انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة	٥	الأولى	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨
د إ - ١٥/١٠	انتخاب أعضاء مكتب اللجنة المخصصة للدورة الإستثنائية العاشرة	٥	الأولى	٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨

باء - مقررات أخرى

د إ - ٢١/١٠	إنشاء اللجنة المخصصة للدورة الإستثنائية العاشرة	٥	الأولى	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨
د إ - ٢٢/١٠	تقدير اللجنة التحضيرية للدورة الجمعية العامة الإستثنائية المكرّسة لنزع السلاح	٦	الأولى	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨
د إ - ٢٣/١٠	إقرار جدول الأعمال وتوزيع بنوده	٧	الأولى	٢٣ أيار/مايو ١٩٧٨
د إ - ٢٤/١٠	إحالة مشروع قرار إلى الدورة الثالثة والثلاثين ..	٩ و ١٠	ال السابعة والعشرون	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨
١١ و ١٢

* أُتخذت جميع القرارات والمقررات دون تصويت.